الأمن القومي لدولة إسرائيل: المبادئ التوجيهية للعقيدة والسياسة للفترة 2025-2026

معهد دراسات الأمن القومي

مقدمة – اللواء (احتياط) تامر
هيمان، المدير التنفيذي

مع بداية عصر جديد في الشرق الأوسط، حيث تواصل إسرائيل خوض حرب لم تتحقق أهدافها وغاياتها بالكامل بعد، يُعرض على صناع القرار الإسرائيليين والجمهور وثيقة مبادئ العقيدة والسياسة الأمنية القومية للفترة 2025-2026. وقد صيغت هذه الوثيقة على مدى الأشهر الأخيرة من قبل خبراء مختلفين في معهد دراسات الأمن القومي، وهي تُعرض كبوصلة مهنية وأخلاقية للمؤسسة الدفاعية، فضلاً عن كونها أساسًا للحوار العام والتفكير الاستراتيجي.

في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، عانى الشعب اليهودي من أشد الكارثة تدميراً منذ الهولوكوست. فقد فشل كل من أوكلت إليهم مسؤولية أمن إسرائيل – القيادة السياسية، والمؤسسة الدفاعية، وغيرهما من الجهات المرتبطة بالأمن القومي، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ومعاهد البحوث – سواء من خلال المسؤولية المباشرة أو الارتباط غير المباشر. لقد علمتنا الأزمة والحرب التي تلتها درساً في التواضع وأهمية الشك. وبصفتنا باحثين، لا ندعي احتكار الحقيقة، وهذه الوثيقة ليست استثناءً. ومع ذلك، وفي ضوء هذه الدروس التي اكتسبناها بشق الأنفس، فإننا نقدم توصيات معهد دراسات الأمن القومي، مدركين تمام الإدراك أن النبوءات تُصنع للحمقى وأن الأحداث تتكشف بسرعة. وأي محاولة لصياغة سياسة طويلة الأجل تنطوي على خطر الغطرسة.

ولهذا السبب بالذات، تكتسب هذه الوثيقة أهمية خاصة – فهي تمثل جهداً يرمي إلى اقتراح رؤية استراتيجية مستقرة لإسرائيل والتوصية بسياسات قادرة على الصمود أمام اختبار الزمن والتغيير. وإذا تغيرت الحقيقة أو ثبت أن الافتراضات الأساسية غير صحيحة، فإن هذه الوثيقة سوف تفقد صلاحيتها، وسوف نحتاج إلى مراجعتها وفقاً لذلك. وعلاوة على ذلك، حتى في مواجهة التغيرات الجذرية، يظل الإطار المفاهيمي المشترك قيماً، لأنه يوفر أساساً للتكيف. والواقع أن عقيدة الأمن القومي الموضحة هنا تمكن من إجراء تعديلات مسؤولة وفحص دقيق للأحداث الماضية مقارنة بالتوقعات والتقييمات. وعلاوة على ذلك، فإن الإطار السياسي المكتوب يسمح بالمرونة والشجاعة لتغيير المسار دون إغفال القيم الأساسية لإسرائيل ومصالحها الأمنية في الأمد البعيد. وهذا هو جوهر أهمية هذه الوثيقة.

نأمل أن تتبنى دولة إسرائيل التوصيات السياسية التي صاغها معهد دراسات الأمن القومي. وباعتبارنا معهدًا بحثيًا موجهًا نحو السياسات، فسوف نعمل على تعزيز تنفيذها والتأثير على عملية صنع القرار وفقًا لذلك.

بعد أشهر من الحرب، حان الوقت للاستفادة من الإنجازات العسكرية الإسرائيلية لتحقيق مكاسب دبلوماسية، وإجراء تحقيق شامل، وتشكيل لجنة تحقيق حكومية. ويجب أن تعرض هذه اللجنة على الجمهور الإسرائيلي بشكل واضح وشفاف ما حدث في ذلك اليوم المروع من السابع من أكتوبر 2023، ومن يتحمل المسؤولية عن الإخفاقات. ويجب محاسبة كل من شارك في أمن إسرائيل في السنوات الأخيرة - بما في ذلك مؤلف هذه السطور ذاتها.

اللواء (احتياط) تامر هيمان

المدير التنفيذي

خلاصة

إن إسرائيل المعاصرة، ربما أكثر من أي وقت مضى، تحتاج إلى عقيدة أمنية وطنية مقبولة على نطاق واسع ـ ترتكز على القيم التي نص عليها إعلان استقلال إسرائيل. وتتلخص أهدافها الشاملة في ضمان أمن إسرائيل وازدهارها وطابعها الديمقراطي اليهودي، مع أغلبية يهودية راسخة وحدود قابلة للدفاع عنها ومعترف بها.

لقد أعادت الحرب الحالية تشكيل الشرق الأوسط في خضم صراع عالمي بين القوى التي تسعى إلى تفكيك النظام الليبرالي وتلك التي تدافع عنه. وفي هذا السياق، تشهد المنطقة منافسة ثلاثية: ما يسمى "محور المقاومة" الإيراني، وجماعة الإخوان المسلمين (بدعم من تركيا وقطر)، وتحالف من الدول المعتدلة ـ بما في ذلك إسرائيل ومصر والأردن ودول الخليج ـ التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار والتقدم المشترك.

إن إضعاف محور إيران وحماس يفرض على إسرائيل مجموعة متنوعة من المخاطر والفرص. وربما للمرة الأولى، هناك إمكانية لمتابعة رؤية أمنية دبلوماسية جريئة: حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من موقع قوة مع تعميق العلاقات الاستراتيجية مع دول الخليج من أجل إضعاف إيران وعزلها. ومن الممكن أن تضع مثل هذه الشبكة الأساس لكتلة إقليمية تعمل على تعزيز المكانة العالمية لأعضائها.

التوصيات السياسية الرئيسية، حسب المنطقة

الساحة العالمية

إن إسرائيل مطالبة بتعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة من خلال إبرام معاهدة دفاعية، وتعزيز الدعم الحزبي، وإشراك اليهود الأميركيين. ولمنع العزلة الدبلوماسية، يتعين على إسرائيل أن تؤكد على القيم الديمقراطية المشتركة مع الغرب ـ وهو الجهد الذي تدعمه التقدم المحرز في القضية الفلسطينية.

الساحة الإقليمية

إيران :على إسرائيل أن تستعد لثلاثة سيناريوهات:

- **اتفاق نووي جديد بين الولايات المتحدة وإيران** – ينبغي لإسرائيل أن تشكل المفاوضات، وليس أن تقاومها، لضمان عدم حصول إيران على أسلحة نووية.
- **-نجاح إيران في الحصول على السلاح النووي :**وهذا يتطلب ردا عسكريا فوريا، ويفضل أن يتم التنسيق مع الولايات المتحدة.
- **جمود طويل الأمد :**من المتوقع أن تستمر الضغوط الاقتصادية والعمليات السرية في إضعاف النظام.

سوريا :هناك ثلاث نتائج محتملة تتطلب اتخاذ تدابير مضادة مختلفة:

- **دولة إسلامية** – يجب على إسرائيل مواجهة التهديدات الجهادية بالقرب من حدودها.
- **-سوريا مستقرة مع حكومة معتدلة** – ينبغي لإسرائيل أن تقيم علاقات سرية لمراقبة التطورات.

- **سوريا المنقسمة :**ينبغي لإسرائيل أن تدعم الفصائل المعتدلة لمنع انتشار عدم الاستقرار.

تركيا :نظراً لدور أنقرة في الإسلام السياسي، فيتعين على إسرائيل أن تراقبها باعتبارها تهديداً محتملاً ــ ولكن ليس كجزء من تهديد مرجعي للبناء العسكري ــ مع الحفاظ على التواصل الدبلوماسي. ويتعين على إسرائيل أيضاً أن تدفع باتجاه إنهاء مقاطعة تركيا التجارية.

لبنان :يجب على إسرائيل منع تعزيز حزب الله عسكريا وتطبيق اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2024 وقرار مجلس الأمن رقم 1701. وإذا استقر لبنان، فيجب على إسرائيل السعي إلى اتفاقيات حدودية وحتى محادثات السلام.

الساحة الفلسطينية

يتعين على إسرائيل أن تعطي الأولوية لعودة جميع الرهائن، حتى ولو كان ذلك على حساب وقف إطلاق النار وانسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية من غزة. ويتعين على إسرائيل أيضاً أن تحتفظ بالسيطرة الأمنية الكاملة على قطاع غزة (على غرار المنطقة ب في الضفة الغربية) من أجل منع حماس من إعادة بناء قدراتها. ولابد من نقل الحكم المدني في غزة إلى كيان فلسطيني محايد غير حزبي (بدون مشاركة حماس أو فتح)، ويحظى بدعم إقليمي ودولي.

وبناء على ذلك، وفي ظل الواقع الحالي، لابد من إعادة تعريف الإطار من خلال إصلاحات شاملة في السلطة الفلسطينية. وفي سياق التطبيع السعودي الإسرائيلي المحتمل، لابد من تنفيذ تدابير بناء الثقة بين الجانبين، وضمان الفصل الكامل في الأراضي، والحكم، والإطار الاقتصادي المستقل.

وبصرف النظر عن خريطة الطريق هذه، يتعين على إسرائيل مكافحة الإرهاب الفلسطيني دون قيد أو شرط، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الإقليمية وقوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية. ولا ينبغي ضم أي أرض خارج اتفاق شامل، لأن الضم من جانب واحد من شأنه أن يعمق عزلة إسرائيل الدبلوماسية ويسرع التحولات الديموغرافية، ويحولها في نهاية المطاف إلى دولة ثنائية القومية ذات أغلبية عربية.

الساحة المحلية

إن عودة جميع الرهائن تشكل ضرورة أساسية لتعافي إسرائيل الوطني. والفشل في تأمين إطلاق سراحهم من شأنه أن يؤدي إلى تعميق الأزمة الداخلية المستمرة.

ولتعزيز التماسك الوطني، يتعين على إسرائيل أن:

- الحد من عدم المساواة من خلال التشريعات المتعلقة بتقاسم الأعباء الأمنية والأحوال المدنية.
- الحفاظ على التوازن بين جميع فروع الحكومة دون تفاقم الانقسامات المجتمعية.
- توسيع ميزانية الدفاع بحكمة ــ استناداً إلى استراتيجية أمنية وطنية متفق عليها، بدلاً من الاستجابات قصيرة الأجل للحرب الحالية.

إن تحسن الوضع الأمني يسمح بتخصيص المزيد من الموارد للتعليم والبنية الأساسية والصحة والاقتصاد لمواجهة بعض المخاطر المدروسة. ولابد أن تعطي جهود إعادة الإعمار الأولوية لإعادة تأهيل المناطق المتضررة من الحرب، بما يتناسب مع احتياجاتها الفريدة. ولابد أن تزدهر منطقة النقب الغربي وشمال

إسرائيل، وبالتالي تعزيز قدرة المجتمع الإسرائيلي على الصمود. وتشكل إعادة بناء هذه المناطق التي مزقتها الحرب أولوية وطنية، مع تخصيص الموارد اللازمة لتعافيها وتنميتها، وضمان ازدهارها وتعزيز قدرتها على الصمود على المستوى الوطني.

مقدمة

تحدد هذه الوثيقة عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي وتقدم توصيات معهد دراسات الأمن القومي بشأن التحديات القادمة. والسياسات المقترحة مهنية وأخلاقية، وتوازن بين الواقعية والالتزام القائم على القيم بحماية الهوية الوطنية والأمن الإسرائيلي.

الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها هذه الوثيقة هي:

- إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية
    - إسرائيل تريد أن تنتمي إلى العالم الليبرالي الديمقراطي
    - إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي
- يتألف المجتمع الإسرائيلي من مواطنين من مجموعات عرقية وأديان ودول مختلفة، في حين أن غالبية مواطنيه هم من اليهود.
- جيش الدفاع الإسرائيلي هو جيش يعتمد على التجنيد، ويعتمد في الأصل على الخدمة الوطنية الإلزامية
- تتميز البيئة الإقليمية لإسرائيل بعدم الاستقرار والصراع العنيف
- يعتمد الاقتصاد الإسرائيلي على العلاقات والتجارة الدولية ويعتمد عليهما.

لقد تم إعداد هذه الوثيقة في خضم حرب مطولة أكدت على الحاجة إلى إعادة تقييم وتكييف عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي. لقد هزت الحرب التي بدأت في السابع من أكتوبر 2023 أسس الأمن القومي الإسرائيلي، وكشفت عن فشل عميق للمؤسسة الدفاعية في مهمتها الأساسية - حماية مواطني البلاد. تلوح هذه الحقيقة بشكل كبير فوق التحليل المقدم هنا. في حين أن التداعيات الكاملة لم تتضح بعد، فإن الحرب والإخفاقات التي كشفت عنها توفر السياق الأكثر أهمية لمراجعة استراتيجية الأمن القومي.

إن هناك توتراً متأصلاً بين التعبير عن المبادئ الأمنية الأساسية والاستجابة لواقع متطور. فالحرب الدائرة تعمل على إعادة تشكيل المجتمع الإسرائيلي بشكل عميق، وتؤثر على علاقة المؤسسة العسكرية بالجمهور، ودورها باعتبارها "جيش الشعب"، ومواقف الجمهور تجاه الاتفاقيات المستقبلية مع الجهات الفاعلة الإقليمية. كما تعمل على تغيير الكيفية التي ينظر بها أعداء إسرائيل إلى صراعهم مع البلاد.

إن عقيدة الأمن القومي الإسرائيلية المنقحة، إلى جانب تطبيقاتها العملية، معروضة في ثلاث وثائق أساسية تشمل جميع جوانب مؤسسة الأمن القومي.

تحدد عقيدة الأمن القومي الأسس الدائمة للسياسة الأمنية الإسرائيلية.

- **إن سياسة الأمن القومي** تترجم العقيدة إلى مبادئ توجيهية قابلة للتنفيذ، تتكيف مع الظروف المتطورة والأولويات الإيديولوجية والسياسية للحكومة المنتخبة. وينبغي تحديثها بشكل دوري استجابة للتطورات الدبلوماسية والأمنية.
- ولابد من استكمال هذين الأمرين بوثائق تنفيذية توفر توجيهات مستمرة للمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ السياسة الحكومية، استناداً إلى عمل الموظفين الدقيق والشامل. وهذه الوثائق غير متضمنة في هذه الورقة.

المجلد 1

عقيدة الأمن القومي

التنقل داخل المجلد :الأهداف الوطنية | ركائز الأمن الوطني

إن عقيدة الأمن القومي مستمدة من المبادئ التأسيسية للدولة، والقيم الأساسية، والتقاليد الاستراتيجية، والهوية الوطنية. وهي تعكس إطاراً من المبادئ التوجيهية، والمعايير، والقيم التي شكلت كيان إسرائيل، وتهدف إلى تعزيز رفاهة الدولة ومواطنيها. وهذه القاعدة القائمة على القيم تشكل الأساس لسياسة الأمن القومي، وتوجه صناع السياسات في التخطيط للإجراءات العملية التي تتخذها السلطة التنفيذية. وبدورهم، يعمل صناع السياسات على تحديد الأهداف وتطوير الاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية للتنفيذ.

إن المجتمع الإسرائيلي منخرط حالياً في صراع أيديولوجي حول هويته وهدفه، وذلك لأنه يفتقر إلى إجماع واسع النطاق حول القيم التي يمكن أن يستند إليها في تأسيس عقيدته الأمنية. وهذا أحد الأسباب التي تجعل إسرائيل تفتقر إلى عقيدة أمنية وطنية مكتوبة رسمية، ولماذا لا تتمتع أي من الوثائق التي تتناول هذا الموضوع بوضع قانوني ملزم. ومع ذلك، ورغم أن إعلان الاستقلال لم يكن مقصوداً منه أن يكون بمثابة مبادئ توجيهية رسمية، فإن استراتيجية الأمن الوطني التي تطورت منذ إنشاء الدولة تكشف عن المكونات الأساسية لهذه العقيدة.

يرتكز الأمن الوطني على أربعة ركائز متشابكة ومقبولة على نطاق واسع:

- **الدفاع الوطني – القوة العسكرية** – جيش قوي، مستعد دائمًا للدفاع عن دولة إسرائيل، حتى بدون إنذار مسبق، عبر ساحات متعددة في وقت واحد. ومن المتوقع أن يحقق الجيش نصرًا حاسمًا على جبهات مختلفة – البرية والجوية والبحرية والسيبرانية – مع التكامل بسلاسة مع مكونات أخرى من مؤسسة الدفاع الإسرائيلية، بما في ذلك الموساد، وجهاز الأمن الإسرائيلي، وشرطة إسرائيل.
- **المرونة الاقتصادية – القوة الاقتصادية** – اقتصاد قوي يدعم احتياجات الأمن دون إعاقة النمو، ويخصص الموارد للابتكار التكنولوجي، ويحافظ على المزايا العسكرية والبشرية بمرور الوقت.
- **المرونة المجتمعية – القوة الداخلية** – مجتمع موحد مبني على المسؤولية المتبادلة، وجاهز وقادر على التعبئة في حالات الطوارئ للدفاع عن الدولة، ومواجهة التهديدات، والتعافي من الأزمات. نموذج للمساواة، الذي يعزز "جيش الشعب" القوي والمؤهل تأهيلاً عالياً، والذي يستقطب أفضل المواهب من جميع القطاعات الاجتماعية.

- **المكانة الدولية والعلاقات الخارجية – القوة الدبلوماسية** – شبكة دبلوماسية تضمن سمعة إسرائيل ونفوذها الدوليين. ويدافع هذا الإطار الأمني ضد الجهود الرامية إلى فرض العقوبات، ويحافظ على الدعم من القوى العالمية – وخاصة الولايات المتحدة – ويوفر الدعم الحاسم في الهيئات الدولية، فضلاً عن العمل كمورد اقتصادي عام وعسكري خلال الأوقات الروتينية والطارئة.

إن هذه الركائز، إلى جانب الأهداف الوطنية المستمدة منها، تشكل عقيدة شاملة تهدف إلى تحقيق الرؤية المشتركة لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية آمنة ومزدهرة ذات أغلبية يهودية قوية وحدود قابلة للدفاع عنها ومعترف بها. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين على إسرائيل أن تدمج قوتها العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية لتعزيز مجتمع محلي موحد، وخلق بيئة إقليمية مواتية، وتأمين الشراكات والدعم الدوليين.

الأهداف الوطنية

الهوية اليهودية ـ إن شرعية دولة إسرائيل تنبع من الارتباط التاريخي للشعب اليهودي بأرض إسرائيل، بما في ذلك حقه الطبيعي في تقرير المصير في وطنه الأصلي. ويضاف إلى ذلك البعد الأخلاقي للتقاليد اليهودية، التي تم الحفاظ عليها عبر الأجيال، فضلاً عن قيم اليهودية التي قدمت مساهمات كبيرة في تطوير الثقافة الغربية.

النظام الديمقراطي – إن وجود دولة إسرائيل يقوم على الوعد بالحرية والمساواة والعدالة والأخلاق لجميع مواطنيها. ورغم أن إعلان الاستقلال لا يذكر "الديمقراطية" صراحة، فإنه يؤكد أن إسرائيل سوف تقوم على مبادئ الحرية والعدالة، وضمان المساواة الكاملة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع مواطنيها.

الشعب والأرض والدولة ـ إن وجود دولة إسرائيل يقوم على السيادة والاستقلال في أرض إسرائيل للشعب اليهودي الذي يرغب في العيش هناك (الذي يشكل نحو نصف يهود العالم). ولابد أن تضمن حدود إسرائيل أغلبية يهودية قوية وقدرة دفاعية لا تتزعزع. وبدون أغلبية يهودية قوية، لا تستطيع إسرائيل أن تظل دولة يهودية، ومن المرجح أن تفقد طابعها الديمقراطي. وعلى هذا فإن التركيبة السكانية للبلاد تلعب دوراً حاسماً في تشكيل حدودها.

الاستقلال دون انفصال ـ إن بقاء إسرائيل يعتمد على الموازنة بين حقها الطبيعي في تقرير المصير والحاجة إلى إقامة علاقات وتكامل مع المجتمع الدولي ومؤسساته. إن حق إسرائيل في الوجود يقوم على مبدأ تقرير المصير الوطني، والاعتراف العالمي بها كعضو مستقل وشرعي في المجتمع الدولي يشكل أهمية بالغة لازدهارها.

إن السعي إلى السلام يشكل أحد القيم المؤسسة لإسرائيل، وهو راسخ في تراثها وضروري لتحقيق الأمن على المدى الطويل. وفي حين تحتفظ إسرائيل بحقها وواجبها في الدفاع عن حدودها، حتى ولو أدى ذلك إلى حرب، فإنها تسعى أيضاً إلى إبرام اتفاقيات سلام وتحالفات مع الدول المجاورة. وكما تنص وثيقة الاستقلال، فإن مد يد السلام وحسن النية إلى جميع الدول المجاورة ـ حتى ولو أسفر ذلك عن اتفاقيات سلام بدلاً من المصالحة الكاملة ـ يشكل أهمية بالغة. وينبغي لهذا السعي إلى السلام أن يوجه السياسة، مع مراعاة الانقسامات الكبيرة داخل المجتمع الإسرائيلي فيما يتصل بتكلفة السلام والتنازلات الضرورية.

ركائز الأمن القومي

الدفاع الوطني – القوة العسكرية

أسس الاستراتيجية

لقد ظلت ثلاث طبقات أساسية نسبت في الأصل إلى ديفيد بن جوريون ـ الردع، والإنذار، والنصر الحاسم ـ بديهية على الرغم من التغيرات العديدة التي طرأت على البيئة الأمنية الإسرائيلية على مر السنين. ورغم أن تطبيق هذه الطبقات يخضع لمجموعة واسعة من التفسيرات مع تغير السياق، فإنها تعمل كبوصلة عقائدية دائمة لتوجيه الأمن القومي الإسرائيلي. وعلى مر السنين، وفي ضوء الخبرة المتراكمة، أضيفت طبقة أساسية أخرى: مبدأ الدفاع. وفي هذه الوثيقة، نضيف الوقاية إلى قائمة الطبقات الأساسية. ويتناول مبدأ الوقاية، الذي اكتسب زخماً قبل الحرب نتيجة لنهج الحملة بين الحروب، اتخاذ المبادرة لتحييد التهديدات الناشئة التي تواجه إسرائيل بشكل استباقي.

إن عقيدة الأمن تقوم على تحقيق النصر الحاسم، أي أن العدو لن يكون لديه خيار الحرب، ولن تكون لديه الرغبة أو القدرة على المشاركة في الحرب أو أي مواجهة عسكرية أخرى. ويمكن تحقيق هذا النصر من خلال أساليب مختلفة. وأبسط أشكاله هو المواجهة الناجحة ضد الجيوش الوطنية الرسمية. ومع ذلك، فقد يتعلق أيضاً بالمنظمات التي تشارك في الإرهاب، أو حرب العصابات، أو التخريب على مستوى أدنى من مستوى الدولة. وعلى النقيض من النصر الحاسم ضد الجيوش النظامية، فإن النصر الحاسم ضد المنظمات غير الحكومية بعيد المنال وأكثر صعوبة في تأكيده. ويتم قياس النصر الحاسم ضد المنظمات التي تعمل كخلايا إرهابية معزولة بشكل أساسي على المستوى التكتيكي الجزئي. وبدون القدرة على إجبار العدو على الانهيار العسكري و/أو الحكومي، والاستنتاج بأن الصراع مع إسرائيل لا يستحق الاستمرار، فإن المبدأ الأساسي الثاني ـ الردع ـ لا يمكن تحقيقه.

الردع ـ إن العدو المرتد هو العدو الذي يتجنب العمل لأنه يرى أن فرص تحقيق هدفه من خلال المواجهة العسكرية المباشرة ضئيلة ويخشى أن يتعرض لأضرار انتقامية. وبالنسبة لدولة إسرائيل فإن الردع لابد وأن يعتمد على ذاكرة العدو الحية للمواجهة الحاسمة السابقة، وليس فقط على الوعي العام بتفوق إسرائيل. ولا يمكن قياس الردع إلا عندما يفشل، ومن الصعب تقدير نجاحه إذا لم يتصرف العدو أو يتخذ المبادرة. إن مفهوم "الجدار الحديدي" هو مبدأ النصر الحاسم في شكل عملي. والفرضية الأساسية هنا هي أن وجود إسرائيل لن يُقبَل في المنطقة ما لم تقنع قوتها أعداء إسرائيل بالتخلي عن حملة تحدي وجود الدولة ذاتها.

التحذير – رد فعل على عمل عدواني يشير إلى نية العدو تغيير ميزان القوى. وفي إسرائيل، يتضمن هذا نشر قوات عسكرية لمنع أو إحباط أو تحييد هجوم مفاجئ، مع التركيز على تحديد قدرات العدو.

الدفاع ـ إن القدرة الدفاعية والمرونة المجتمعية تمكنان من امتصاص الضربة والقدرة على العمل والتعافي، حتى في حالة المفاجأة. ونظراً لأن إسرائيل محاطة بجهات معادية من الدول وغير الدول، فإن الافتراض السائد هو أن العدو قد يتصرف بشكل غير متوقع. ولذلك، يتعين على الجبهة الداخلية العسكرية والمدنية الإسرائيلية أن تكون قادرة على امتصاص الضربة والتعافي منها بسرعة والمضي قدماً نحو تحقيق نصر حاسم.

الوقاية ـ كما تجلى في سياق "الحملة بين الحروب"، نجحت إسرائيل في تشكيل الواقع بشكل استباقي قبل وقوع الأحداث. وفي إسرائيل، تعتمد الوقاية على التعاون بين كافة أجهزة الأمن والاستخبارات في الاستفادة من علاقاتها الدولية الواسعة النطاق لتنفيذ الجهود العملياتية والدبلوماسية. وهذا بدوره يعزز من مكانة

إسرائيل الدولية. وعندما يتم تطبيق مبدأ الوقاية بشكل فعال، يمكن تحديد الفرص بشكل أفضل وإحباط التهديدات بسهولة أكبر من خلال العمل الدبلوماسي، الذي يكمل الإنجازات العسكرية/الاستخباراتية بعملية سياسية تكميلية توفر لها الاستمرارية.

في إسرائيل، يتمثل النجاح النهائي للوقاية في تضييق دائرة الصراع. ومع إخراج مصر والأردن من تلك الدائرة وإقامة علاقات مع دول الخليج، تغير الموقف العسكري والسياسي الإسرائيلي بشكل جذري، واكتسبت عقيدة الأمن القومي حجر أساس جديد.

مبادئ الدفاع الوطني في زمن الحرب

تقصير أمد الحروب ـ باعتبارها دولة صغيرة نسبيا تعتمد قوتها العسكرية إلى حد كبير على قوات الاحتياط، التي تشكل أيضا أهمية بالغة للاقتصاد، يتعين على إسرائيل أن تسعى إلى خوض حروب قصيرة وفعّالة. ذلك أن حروب الاستنزاف المطولة والمكلفة والمضيعة للمال تعمل ضد مصالح إسرائيل العملياتية والاقتصادية والدولية، فضلا عن تماسكها المجتمعي.

نقل الحرب إلى أراضي العدو ـ تفتقر إسرائيل إلى عمق جغرافي كبير، وتقع العديد من مجتمعاتها بالقرب من الحدود. وبالتالي، فهي لا تستطيع أن تتحمل التوغل في أراضيها السيادية، حتى ولو مؤقتا. وتماشيا مع المبدأ القائل بأن الهجوم وحده قادر على تحقيق النصر الحاسم، يتعين على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يهدف إلى تقصير المرحلة الدفاعية للحروب والانتقال بسرعة إلى الهجمات المضادة. وهذا يتطلب بناء قوات برية قادرة على المناورة وقادرة على الضرب في عمق أراضي العدو.

إزالة التهديد الذي يشكله على الجبهة الداخلية ـ إن المهمة الأساسية التي تقع على عاتق جيش الدفاع الإسرائيلي هي حماية مواطني الدولة والدفاع عن الجبهة الداخلية. ويتجاوز أعداء إسرائيل بشكل متزايد ساحات المعارك التقليدية ويخوضون حرباً مباشرة ضد الجبهة الداخلية من خلال تكتيكات مثل الطائرات بدون طيار المسلحة وإطلاق كميات هائلة من الأسلحة المقذوفة نحو المراكز السكانية، فضلاً عن استخدام تكتيكات الإرهاب الكلاسيكية. ولذلك، يتعين على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يقلل من الأضرار التي تلحق بالمدنيين وأن يعمل على تحييد هذه التهديدات بسرعة. ويتعين على قوات الأمن المحلية وقيادة الجبهة الداخلية أن تتولى السيطرة على الجبهة المدنية وإدارتها.

الاحتياطيات السريعة والتعبئة الاقتصادية ـ بعد المرحلة الأولية من الدفاع، بقيادة الجيش النظامي وقوات الأمن، ينبغي المضي قدماً في التحرك السريع والحاسم نحو أراضي العدو، استناداً إلى قوة احتياطية كبيرة ومدربة وقادرة ومتاحة بسهولة. وهذا يعتمد على الثقة العامة في جيش الدفاع الإسرائيلي وقادته، والاستثمار في الإعداد المهني، وتحقيق قدر أعظم من المساواة الاجتماعية في تحمل عبء الدفاع.

الدفاع المتزامن على كافة الجبهات والانتصار الحاسم على كل منها بالتناوب ـ يتعين على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يدافع عن دولة إسرائيل على كافة الجبهات وفي كافة الأوقات. وفي حين يتعين على المدافع أن يتوقع دائماً احتمال وقوع هجمات مفاجئة وتوغلات عبر الحدود، فإنه لا ينبغي هزيمة جيش الدفاع الإسرائيلي، حتى في مثل هذه الحالات. ولابد أن يكون هذا المفهوم بمثابة الدليل على بناء قوة جيش الدفاع الإسرائيلي واستعداده. ولتقصير أمد الحروب وضمان تركيز الجهود، لابد وأن يكون جيش الدفاع الإسرائيلي مستعداً للعمل على عدة جبهات في وقت واحد، ولكن مع إعطاء الأولوية لتحقيق انتصارات حاسمة على

جبهة واحدة في كل مرة. ومن الأفضل أن نركز أقصى قدر من القوة على عدو واحد بدلاً من تشتيت الموارد في حملة منخفضة الكثافة على جبهات متعددة.

خضوع المؤسسة العسكرية للقيادة السياسية وقوانين الدولة - إن المبدأ الأساسي في الدولة الديمقراطية هو خضوع المؤسسة العسكرية للقيادة المدنية المنتخبة. ويخضع جيش الدفاع الإسرائيلي لسلطة وزير الدفاع الإسرائيلي ويشرف عليه الكنيست الذي يشرف على أجهزة الدفاع والاستخبارات. أما الخضوع للسلطة التنفيذية فيخضع لتوجيهات الحكومة (بقيادة رئيس الوزراء ووزير الدفاع) ومجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع. وتخضع الأعمال العسكرية لحكم القانون، الذي له الأسبقية على التوجيهات السياسية. وفي حالة نشوء تعارض بين الاثنين، فإن جيش الدفاع الإسرائيلي سوف يتصرف وفقاً للقانون الإسرائيلي.

الشرعية الداخلية لـ"جيش الشعب" - إن جيش الدفاع الإسرائيلي ملتزم بالحفاظ على ثقة الجمهور، وخاصة في ظل العبء الأمني الثقيل الذي يتحمله المجتمع الإسرائيلي. وتعتمد هذه الثقة على إبعاد السياسة والحزبية عن الخطاب العسكري، واحترافية قادة وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي، وقدرتهم على حماية البلاد وضمان النصر في ساحة المعركة. إن الالتزام بالمدونة الأخلاقية لجيش الدفاع الإسرائيلي وقيم دولة إسرائيل أمر ضروري. وأي تآكل لهذه المبادئ من شأنه أن يقوض ثقة الجمهور في جيش الدفاع الإسرائيلي، ويضر بقدرته على الصمود.

المرونة الاقتصادية – القوة الاقتصادية

أساسيات الاقتصاد

قبل تأسيس دولة إسرائيل، أدرك المجتمع اليهودي أن نجاح الدولة وبقائها يعتمدان على ازدهار مواطنيها في المستقبل. ولتحقيق هذه الغاية، تم استخدام أساليب مختلفة لبناء القدرات الاقتصادية. ولا يزال هذا المبدأ صحيحًا حتى اليوم: فبدون اقتصاد سليم ومزدهر، لا تستطيع إسرائيل أن توفر لمواطنيها الأمن والكرامة أو الحفاظ على رأس المال البشري والقوة المؤسسية التي مكنتها من تعزيز قوتها ومكانتها الإقليمية. وتتمثل الطبقات الأساسية لمرونة إسرائيل الاقتصادية في:

الشعب – إن إسرائيل فقيرة نسبيا في الموارد الطبيعية، ولكن رأس مالها البشري استثنائي. ويتطلب نمو هذا المورد والحفاظ عليه وزراعته نظاما تعليميا واقتصادا يدمج المواطنين من جميع القطاعات والخلفيات.

المؤسسات - إن المؤسسات القوية والفعالة القائمة على الحكم الرشيد وسيادة القانون تشكل عنصرا حاسما في تعزيز التعاون الاقتصادي وبناء الثقة وجذب الاستثمار الخارجي.

الحرية – إن اقتصاد إسرائيل وقوتها السياسية وأمنها متشابكة بشكل عميق مع روح الإبداع التي تميز شعبها. وتجمع هذه الروح بين قيم المجتمع الحر والاقتصاد الحر الذي يتفاعل بنشاط مع الأسواق الدولية.

العدالة – إن الاهتمام بالضعفاء والمستضعفين، واحترام كرامة الإنسان، ومؤسسات الرفاهة العامة، كانت جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات اليهودية منذ أجيال. وتضمن دولة إسرائيل سوقاً حرة لجميع المواطنين، بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس، مع ضمان الظروف اللازمة للعيش بكرامة وتحقيق الذات.

مبادئ القوة الاقتصادية

رأس المال البشري – تكمن الميزة التنافسية لإسرائيل في الأسواق العالمية في رأس المال البشري عالي الجودة، الذي يحرك الاقتصاد ويخلق الثروة. وتبرز صناعة التكنولوجيا الفائقة في هذا الصدد، حيث توظف حوالي 15٪ من القوى العاملة، وتولد نصف النمو الاقتصادي في إسرائيل، وتمثل أكثر من نصف صادراتها. وتتجه غالبية الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل نحو هذا القطاع، الذي يعمل كمحرك للاقتصاد. وفي حين أن صناعة التكنولوجيا الفائقة حاسمة في أوقات السلم، فإنها تصبح أكثر أهمية في أوقات الحرب، حيث تساعد التطورات التكنولوجية إسرائيل في التخفيف من التحديات الأمنية.

ولكن قدرة هذا القطاع على الحركة تشكل نقطة ضعف رئيسية. فعلى النقيض من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية أو الصناعات التقليدية، فإن الأصول الاقتصادية الأساسية لإسرائيل – رأس المال البشري – متنقلة ومطلوبة على مستوى العالم. وللحفاظ على تفوقها العسكري النوعي، يتعين على إسرائيل أن تحافظ على نظامها البيئي التكنولوجي، وأن تنمي المواهب في المجالات ذات الصلة بالتكنولوجيا الفائقة، وأن تواصل الاستثمار في البحث والتطوير. إن معالجة هجرة الأدمغة أمر بالغ الأهمية، ولابد أن يكون التخفيف من آثارها على رأس أولويات الحكومة.

تقاسم العبء – إن إسرائيل دولة صغيرة متقدمة حققت خطوات كبيرة في سد الفجوة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع الدول المتقدمة الأخرى. وتعود هذه الإنجازات إلى حد كبير إلى قطاعات محددة تتحمل العبء الاقتصادي في سوق العمل. ومع ذلك، ونظراً للاتجاهات الديموغرافية الحالية، فإن هذا الخلل ليس مستداماً اقتصادياً. فالمجتمعات اليهودية المتشددة والعربية، التي تشكل مجتمعة أكثر من ثلث سكان البلاد، لديها مشاركة منخفضة نسبياً في قوة العمل. على سبيل المثال، أقل من 10% من العاملين في قطاع التكنولوجيا العالية يأتون من هذه القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، فإن القطاعات الاقتصادية التي تهيمن عليها هذه القطاعات تتطلب مهارات أقل.

ويشير هذا التمثيل الناقص في سوق العمل إلى قضية أعمق تنبع من التعليم الابتدائي. فالعديد من الطلاب في القطاع الأرثوذكسي المتطرف لا يتلقون المناهج الأساسية، الأمر الذي يخلق فجوات في التعليم والمعرفة تعوق الاندماج في الخدمة العسكرية، وسوق العمل، والمناصب الأعلى أجراً. وإذا استمرت هذه الاتجاهات، فقد تواجه إسرائيل نمواً أقل للفرد، وانخفاضاً في جودة الحياة، وعبءاً ضريبياً أثقل على السكان العاملين.

"اقتصاد الجزيرة – "يعتمد اقتصاد إسرائيل بشكل كبير على الواردات في معظم الاستهلاك بينما يعتمد في المقام الأول على تصدير الخدمات والمنتجات التكنولوجية العالية. ومن الأهمية بمكان منع خطر المقاطعة المناهضة لإسرائيل في حين نسعى بنشاط إلى أسواق جديدة. إن تحقيق علاقات تجارية متنوعة مع العديد من البلدان أمر بالغ الأهمية من الناحية الاستراتيجية، لأنه يمكن أن يساعد في خفض تكاليف المعيشة وتعزيز مرونة الاقتصاد الإسرائيلي.

ميزانية الدفاع – في أوقات التهديدات الأمنية المتعددة، يكون الاتجاه السياسي الأكثر بساطة هو زيادة الإنفاق الدفاعي. ولكن يتعين على الحكومة الإسرائيلية أن تتجنب التوسع بشكل كبير في ميزانية الدفاع، وهو ما من شأنه أن يفرض عبئاً ثقيلاً على السكان العاملين. ومن الدروس الرئيسية المستفادة من "العقد الضائع" الذي أعقب حرب يوم الغفران أن الإنفاق الدفاعي الذي بلغ نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي أدى إلى عدم استقرار اقتصادي كبير وانحدار في النمو.

المرونة المجتمعية – القوة الداخلية

إن مرونة أي نظام تعتمد على قدرته على التكيف مع الكوارث أو الاضطرابات الشديدة. ومثل هذه الأحداث تؤدي حتماً إلى تدهور وظيفي، ولكن النظام المرن قادر على الحفاظ على الحد الأدنى من الاستمرارية أثناء الطوارئ والعودة إلى حالته السابقة ("التعافي") أو تحسينها ("التعافي").

مبادئ القوة الداخلية

التضامن – قدرة الأفراد والمجتمعات والمجتمع ككل على التعاون ودعم بعضهم البعض خلال الأوقات الصعبة. إن الشعور القوي بالانتماء والروابط الاجتماعية الراسخة أمر بالغ الأهمية في التعامل مع الضغوط والأزمات.

القيادة والقوة المؤسسية - إن القيادة الفعالة والمؤسسات العاملة بشكل جيد - سواء كانت حكومية أو اجتماعية أو مجتمعية - توفر اتجاهًا واضحًا وحلولًا للأزمات والدعم الأساسي للسكان.

الوصول إلى الموارد الأساسية – يجب أن تكون الموارد مثل الرعاية الصحية والتعليم وإمدادات الغذاء والمياه الموثوقة والبنية الأساسية الحيوية متاحة ويمكن الوصول إليها بسهولة. ويضمن التوزيع العادل قدرة شرائح أوسع من السكان على التعامل بفعالية مع الأزمات.

المرونة الاقتصادية – اقتصاد مستقر ومتنوع قادر على امتصاص الصدمات والحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي وضمان سبل عيش السكان.

القدرة على تحمل الخسارة والتعافي منها – قدرة المجتمع على التعامل مع الخسارة – سواء كانت خسارة في الحياة أو الموارد أو الأصول – مع الحفاظ على الاستقرار العاطفي والاجتماعي والاقتصادي. ويشمل ذلك أنظمة الدعم النفسي (مثل خدمات الصحة العقلية والحزن الجماعي)، وبرامج التأمين، والبنية الأساسية الاقتصادية التي تدعم التعافي وإعادة التأهيل.

إن هذه المكونات مجتمعة تعمل على بناء المرونة المجتمعية، وتمكينها من التعامل مع الأزمات والاستمرار في الازدهار بمرور الوقت. إن المجتمع والنظام الحكومي في إسرائيل، بعد أن كانا في حالة أزمة مطولة منذ بدء مناقشة الإصلاح القضائي في يناير/كانون الثاني 2023، يواجهان الآن التحديات الإضافية الناجمة عن الحرب المستمرة.

المكانة الدولية والعلاقات الخارجية – القوة الدبلوماسية

لقد تأسست دولة إسرائيل، كدولة يهودية وديمقراطية وليبرالية، على المبادئ المنصوص عليها في إعلان استقلالها، والذي يؤكد التزامها بالعيش في "سلام وحسن الجوار" مع الدول المحيطة و"التعاون مع وكالات وممثلي الأمم المتحدة في تنفيذ القرار [181] للجمعية العامة المؤرخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني 1947" (خطة التقسيم وإقامة دولة إسرائيل).

مبادئ القوة الدبلوماسية

السعي إلى السلام – منذ تأسيسها، وفي خضم حرب البقاء ضد الدول المجاورة والسكان المحليين، كانت إسرائيل تمد يدها للسلام باستمرار. ومر ثلاثون عاماً قبل أن تتوصل إسرائيل إلى اتفاق سلام مع مصر، مما أدى إلى خروج القاهرة من دائرة الصراع.

إن إسرائيل لابد وأن تظل منفتحة على الحوار مع أي دولة أو كيان إقليمي من أجل إقامة علاقات سلمية. ولا يمثل هذا الموقف المبدئي قوة أخلاقية ودبلوماسية فحسب، بل إنه يعزز الأمن بشكل مباشر من خلال تضييق نطاق التهديدات العسكرية والدبلوماسية التي تواجهها إسرائيل. ولا يزال التصدي للتأثير العميق والمتعدد الأوجه للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على مكانة إسرائيل الدولية يشكل أولوية ملحة.

دمج إسرائيل في "عائلة الأمم - "منذ نشأتها، سعت إسرائيل إلى الحصول على اعتراف دولي. وتستند سياستها الخارجية إلى المصالح المشتركة والقيم والمساهمات الفريدة لكل دولة شريكة. إن موقع إسرائيل عند مفترق طرق القارات والثقافات يشكل أصلًا جيوستراتيجيًا، وتعزيز العلاقات مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقًا يعزز الأمن القومي. ومع تطور العلاقات التجارية العالمية، يتعين على إسرائيل تعميق الروابط الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم لمعالجة التحديات الناشئة مثل تغير المناخ والهجرة وسلاسل التوريد الحساسة.

العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة ـ إن العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، القائمة على معايير مشتركة وقيمة إسرائيل الملموسة بالنسبة للكتلة الغربية، تشكل أهم أصول إسرائيل الاستراتيجية الدولية. وقد أثبتت هذه العلاقة أهميتها البالغة، حيث وضعت إسرائيل في موقع الحليف الرئيسي للعديد من البلدان على الساحة العالمية. ويتطلب الحفاظ على هذه العلاقة وتعزيزها تعزيز الدعم الحزبي داخل النظام السياسي الأميركي وبين المجتمعات المتنوعة، وخاصة الجيل الأصغر سنا والجالية اليهودية.

تعميق العلاقات داخل القطاع المدني ومع المنظمات غير الحكومية - في العقود الأخيرة، ساهمت الجهات الفاعلة غير الحكومية - المنظمات المدنية، والمنظمات غير الحكومية، ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، وهيئات القانون الدولي، والشركات العالمية - بشكل متزايد في تشكيل المشهد الدبلوماسي العالمي. تمارس هذه الكيانات نفوذاً كبيراً على عملية صنع القرار الدولي وأنشطة البلدان. يجب على إسرائيل أن تعترف بالأهمية المتزايدة لهذه الجهات الفاعلة، والاستثمار في فهم أدوارها، وتطوير استراتيجيات فعالة للمشاركة.

الانتماء إلى كتلة الدول الديمقراطية الليبرالية ـ بالإضافة إلى الحفاظ على علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة، فإن قوة إسرائيل ـ داخلياً ودبلوماسياً ـ تكمن في شراكتها مع المجتمع العالمي للديمقراطيات الليبرالية. وبالتالي، يتعين على إسرائيل أن تعطي الأولوية لتعزيز العلاقات مع الدول الغربية، مع التركيز بشكل خاص على أوروبا، نظراً للروابط التاريخية المشتركة والالتزام المتبادل بأمن إسرائيل. ويوفر القرب الجغرافي للعديد من الدول الأوروبية أساساً طبيعياً للتعاون السياسي والاقتصادي والعلمي الأعمق.

إسرائيل باعتبارها وطن الشعب اليهودي – إن إسرائيل ملزمة أخلاقياً بدعم المجتمع اليهودي العالمي، بغض النظر عن طائفته. وفي السنوات الأخيرة، واجهت المجتمعات اليهودية في جميع أنحاء العالم تزايداً في معاداة السامية والعنف والإدانة، ويرجع هذا جزئياً إلى الحرب الحالية في الشرق الأوسط. إن الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي لهذه المجتمعات يشكل قيمة حيوية في حد ذاته ووسيلة لتعزيز صورة إسرائيل في البلدان التي تقيم فيها.

توسيع التعاون الاقتصادي – تعمل الدبلوماسية الاقتصادية كأداة حيوية لتعزيز التعاون وتعزيز اقتصاد إسرائيل. ومن خلال دمج الابتكار وريادة الأعمال الإسرائيلية في الأنظمة التكنولوجية والاقتصادية الدولية، تستطيع إسرائيل ضمان استمرار مشاركتها في الاقتصاد العالمي وتعزيز مكانتها في المجتمع الدولي.

المجلد 2

المبادئ التوجيهية للسياسة الخاصة بالأمن القومي الإسرائيلي، 2025-2026

التنقل داخل المجلد :النظام العالمي | تأمين الإنجازات العسكرية | البيئة الاستراتيجية لإسرائيل | تحديات الأمن القومي

أزمة النظام العالمي وتداعياتها على دولة إسرائيل

إن الشرط المسبق لتشكيل سياسة الأمن القومي الإسرائيلية يتلخص في وضع تصور واسع النطاق للأحداث الأخيرة، بما في ذلك اندلاع حرب سيوف الحديد وتطورها. وكما أن الحرب بين روسيا وأوكرانيا لا تقتصر على ساحة المعركة، فإن الحرب في الشرق الأوسط لا تقتصر على الساحة المادية. والواقع أن هذين الصراعين المطولين من المرجح أن يُنظَر إليهما باعتبارهما مواجهتين عالميتين مركزيتين من شأنهما أن يشكلا مسار النصف الأول من القرن الحادي والعشرين.

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي إلى ظهور عصر من الهيمنة الأمريكية، مصحوبًا بعمليات اقتصادية واجتماعية قوية، بما في ذلك الثورة الرقمية، وصعود الشبكات الاجتماعية، والعولمة، وتوسع القطاع الخاص. ولا شك أن هذه الهيمنة الأمريكية أثارت ردود فعل عنيفة، حيث كافحت لدعم الحروب المطولة والمكلفة وغير الحاسمة في الخارج بينما كانت تتعامل مع الانقسامات المجتمعية الداخلية والصراعات القائمة على الهوية. وبدأت القوى المعارضة تدريجيًا في تحدي الهيمنة الأمريكية، اقتصاديًا وأخلاقيًا، في مناطق مختلفة وعلى المسرح العالمي.

لقد تزايدت الشكوك حول قدرة الدول الغربية على معالجة القضايا الأكثر أهمية التي تواجه مستقبل البشرية: تغير المناخ؛ وانخفاض معدلات المواليد وارتفاع متوسط العمر المتوقع، مما يتحدى صحة نموذج دولة الرفاهة؛ والتغيرات في قطاع العمل بسبب التطورات التكنولوجية المتسارعة؛ وعدم المساواة في الوصول إلى فوائد العولمة الاقتصادية. وقد أدى هذا إلى إضعاف الثقة في النموذج الديمقراطي الليبرالي وفي قدرة الأنظمة السياسية على تقديم حلول عملية للأوقات العادية والحرجة على حد سواء. وظهرت دعوات إلى إلغاء العولمة استجابة لتفاقم عدم المساواة بين المستفيدين من العصر الجديد والمتضررين منه. وقد ساهم هذا بدوره في صعود الزعماء والحركات الشعبوية التي تدافع عن الحكومات "القوية"، غالبًا على حساب حقوق الإنسان والحقوق المدنية.

وكانت النتيجة عالما متعدد الأقطاب، يتميز باستمرار زعزعة استقرار النظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب الباردة. وهذا يتناقض بشكل صارخ مع الفكرة السائدة ذات يوم حول الجبهة الديمقراطية الليبرالية المنتصرة والمقدر لها التوسع.

إن الحرب بين روسيا وأوكرانيا هي مثال على عودة النموذج القديم للحرب على الأراضي الأوروبية ـ حرب طويلة الأمد، عالية الخسائر، ومدمرة للغاية.

إن "جبهة المقاومة" العالمية، التي صاغها المرشد الأعلى الإيراني، تضم الآن الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية والمتطرفين العالميين. وعلى الرغم من اختلافاتهم الإيديولوجية العميقة، ومصالحهم المتضاربة، واحتكاكاتهم المتبادلة، فإن هذه الجهات الفاعلة متحدة في تحديها للعالم الديمقراطي الليبرالي.

وتحاول نسبة كبيرة من البلدان النامية "غير المنحازة" أن تلعب على الجانبين. وتقود إيران "محور المقاومة"، وهو تحالف يعارض وجود إسرائيل بشكل أساسي ويسعى بنشاط إلى إبادتها.

وبالإضافة إلى التحدي الذي يفرضه الخصوم ـ الاستبداديون، والشيوعيون، والإسلاميون المتطرفون ـ يتزايد الانقسام العميق داخل العالم الليبرالي الديمقراطي نفسه. ويتصاعد التوتر بين "المحافظين" و"التقدميين"، مع تأثير قوى اليمين واليسار المتطرفة القوية على المعسكرات السياسية السائدة.

لقد أبرزت الحروب وجائحة كوفيد-19 العالمية هشاشة سلاسل التوريد العالمية، مما أدى إلى تآكل الثقة في العولمة. لم تعد الصراعات الإقليمية، بما في ذلك تلك في الشرق الأوسط، تؤثر فقط على البلدان أو السكان المعنيين بشكل مباشر. كل صراع واسع النطاق يلعب الآن في ساحة معقدة تشمل جهات فاعلة عالمية - دول وكيانات خاصة وحلفاء وأعداء - تؤثر مصالحهم على مسار الصراع ونتائجه. وقد أدى هذا الضعف إلى إدراك أن الأمن القومي يتطلب إدارة مخاطر مستقلة لمعالجة اعتماد الدولة القومية على سلاسل توريد طويلة وضعيفة.

التداعيات على إسرائيل

في بداية حرب سيوف الحديد، نشر معهد دراسات الأمن القومي ورقة سياسية أوضحت أن العدو الأساسي لإسرائيل هو ما يسمى "محور المقاومة". وزعمت الورقة أن الهدف الاستراتيجي للحملة ينبغي أن يكون خلق توازن إقليمي قوي في مواجهة المحور، بدعم نشط من الولايات المتحدة، وهزيمة المحور، وإنشاء بنية إقليمية مستدامة.

منذ بداية الحرب، اعتمدت إسرائيل في دفاعها عن نفسها بشكل كبير على الردع والدعم الأميركي، بما في ذلك حاملات الطائرات المنتشرة في البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي، والتحذيرات الواضحة من الرئيس بايدن، وفي وقت لاحق، الشراكة النشطة بين الولايات المتحدة ودول أخرى في الدفاع عن إسرائيل ضد الهجمات من إيران ووكلائها. وشملت هذه الشراكة توريد الأسلحة والمساعدات الاقتصادية على نطاق غير مسبوق، فضلاً عن توفير مظلة دبلوماسية ضد الهجمات من المنظمات الدولية. وفي الوقت نفسه، كانت هناك خلافات بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن تقدم الحملة في غزة، وشن الهجوم الإسرائيلي في لبنان، والقضايا الإنسانية. وقد أدت هذه الاختلافات في الرأي حتى إلى عرقلة عرضية في توريد الأسلحة الأميركية الحيوية.

وحتى الآن، لم يتم إحراز أي تقدم رسمي نحو إنشاء تحالف إقليمي يمكن أن يساعد في تأمين وقف إطلاق نار طويل الأمد في غزة، وخلق ثقل موازن لما يسمى "محور المقاومة"، ومعالجة الانخفاض التدريجي للوجود الأمريكي في الشرق الأوسط - وهو الاتجاه الذي بدأ في عهد كل من إدارة أوباما وترامب (1.0). لقد أثرت الحرب الحالية سلبًا على الرأي العام تجاه إسرائيل بين الدول العربية المعتدلة، مما أعاق التقدم في التطبيع مع إسرائيل، خاصة وأن إسرائيل تنأى بنفسها عن أي تقدم نحو تسوية متفق عليها مع الفلسطينيين.

وفي حين تآكلت مكانة إسرائيل كدولة ديمقراطية ليبرالية في الدول الغربية والمنظمات الدولية، فإن صورتها كقوة عسكرية وتكنولوجية دولية شهدت بعض الانتعاش مع استمرار الحرب.

على الصعيد الاقتصادي، واجهت إسرائيل تخفيضًا في تصنيفها الائتماني من قبل جميع وكالات التصنيف الرئيسية، مصحوبًا بتوقعات سلبية للمستقبل. ومع ذلك، حدث تحول في أواخر عام 2024، تميز بانتعاش

قوي في أسواق رأس المال الإسرائيلية بعد انخفاضات حادة في وقت سابق من العام. وفي حين يظل الاستثمار في إسرائيل قويًا، فإن عدم اليقين الاستراتيجي والسياسي لا يزال يخيم على الاقتصاد. ومن المتوقع أن تشعر الأسر الإسرائيلية بالآثار الاقتصادية للحرب حتى عام 2025 وما بعده.

وعلى الصعيد المحلي، عادت الانقسامات الاجتماعية التي كانت واضحة بشكل صارخ في عام 2023، قبل اندلاع الحرب، إلى الظهور. وتهدد هذه التوترات المرونة المجتمعية والاقتصادية للبلاد، فضلاً عن قدرات جيشها، الذي يعتمد بشكل كبير على جنود الاحتياط.

وتكتسب هذه التحديات أهمية خاصة في ضوء عدم وجود اتفاق دولي على حدود إسرائيل والاعتراف بها، فضلاً عن أن القيم الأساسية التي تربط إسرائيل بالكتلة الليبرالية الديمقراطية أصبحت محل نزاع داخلي متزايد. وتتجلى هذه الخلافات الداخلية في محاولات الحد من الرقابة القضائية والبرلمانية، وإضعاف الهيئات المصممة لحماية الديمقراطية، والهجمات على المؤسسات ـ مثل فروع المؤسسة الأمنية ـ التي تتمتع بثقة عامة أكبر من ثقة النظام السياسي. فضلاً عن ذلك فإن الأهداف الأولية للحرب، كما حددتها الحكومة، تتطلب حملة طويلة ومعقدة، وهو ما يتحدى مبدأ تقصير الحرب.

كلما طال أمد الحرب، كلما زاد الضغط على موارد إسرائيل ـ البشرية (الأفراد، والجنود الاحتياطيين، وأسرهم)، والمادية (الذخيرة، وقطع الغيار، والأسلحة)، والاقتصادية ـ وعلى التماسك المجتمعي. فضلاً عن ذلك فإن الحملة المطولة تهدد بتقويض التصورات الدولية والمحلية لشرعية إسرائيل وأفعالها. وفي ظل الموارد المحدودة، فإن الصراع المطول من شأنه أن يحد من قدرة إسرائيل على تحويل الإنجازات العسكرية إلى وضع استراتيجي أفضل في الأمد البعيد.

إن الحل لحرب طويلة الأمد يكمن في علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة، التي توفر الموارد اللازمة والدعم الدولي. وبالتالي، يتعين على إسرائيل أن تحافظ على مكانتها على جانبي الطيف السياسي الأميركي "المحافظ" و"التقدمي"، فضلاً عن مكانتها بين البلدان الديمقراطية الليبرالية الأخرى. وفي حين أن اليسار المتطرف معادٍ بشدة لإسرائيل، فمن الضروري الحد من تأثيرها على السياسة والرأي العام. أما اليمين المتطرف، على الرغم من تحالفه مع إسرائيل في معارضتها للإسلام المتشدد، فإنه غالباً ما يضمر آراء معادية للسامية ويميل إلى التعاطف مع الرئيس بوتن.

إن إسرائيل منخرطة في صراع طويل الأمد ضد عدو عنيد يعارض القيم الغربية بشكل أساسي. إن هزيمة هذا العدو وخلق بنية إقليمية مستدامة لخدمة مصالح الأمن القومي الإسرائيلي سوف يتطلبان جهداً شاملاً ومطولاً ومتعدد الأبعاد يرتكز على فهم واضح لقيم إسرائيل ومصادر قوتها.

إن الصراع في الشرق الأوسط والنضال من أجل هزيمة ما يسمى "محور المقاومة" مرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالتطورات العالمية والنضال الأوسع من أجل الهيمنة العالمية. يجب على إسرائيل أن تتحالف بحزم مع المعسكر الليبرالي الديمقراطي، الذي يطمح تقليديًا إلى عالم تحكمه المعايير والقواعد والاتفاقيات.

تأمين الإنجازات العسكرية بالمبادرة الدبلوماسية

طوال الحرب، خضعت البيئة الاستراتيجية لإسرائيل لتحولات دراماتيكية، بدءًا بالهجوم المفاجئ الذي شنته حماس على النقب الغربي في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وقد أشعل هذا الهجوم القاتل شرارة مواجهة

مطولة بين إسرائيل وما يسمى "محور المقاومة" الإقليمي، والتي بلغت ذروتها في صدام مباشر بين إيران وإسرائيل.

وبحلول النصف الثاني من عام 2024، كان التأثير التراكمي لأعمال جيش الدفاع الإسرائيلي وغيره من قوات الأمن قد ولَّد إنجازات كبيرة، وإن كانت غير مستقرة. وكان أبرز هذه الإنجازات ضربة منهجية لما يسمى "محور المقاومة". ففي قطاع غزة، هُزِمَت القدرة العسكرية لحماس على المستوى العملياتي، على الرغم من أن العناصر المتبقية في الميدان لا تزال تشارك في أنشطة حرب العصابات ضد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي وتروع السكان المدنيين. وتعمل أفعالهم كتذكير بأن النصر العسكري الحاسم يظل مؤقتًا ما لم يصاحبه عملية سياسية تكميلية. وتحاول حماس إعادة تأهيل نفسها وقد حققت بعض النجاح في القيام بذلك.

وفي الوقت نفسه، تعرض حزب الله لضربة قاسية: فقد تم القضاء على زعيمه ومعظم قياداته العسكرية، وتآكلت قوته النارية بشكل كبير، وتقلص نفوذه داخل لبنان إلى حد كبير. ومع ذلك، لا يزال التنظيم يشكل تهديدًا عسكريًا ويواصل السعي إلى التعافي.

لقد أطيح بنظام الأسد في سوريا خلال أيام، وهو الحدث الدرامي الذي قطع طريق الإمداد البري الرئيسي من إيران إلى لبنان، الأمر الذي أعاق قدرة حزب الله على إعادة بناء وجوده العسكري. ويظل من غير المؤكد ما إذا كان النظام الجديد في دمشق سوف يميل نحو الإسلام المتطرف أو يؤسس حكومة أكثر براجماتية واعتدالاً.

ولم ترد إيران حتى الآن على الهجوم الإسرائيلي الواسع على أراضيها في أكتوبر/تشرين الأول 2024، كما أنها مهددة أكثر بالتداعيات المترتبة على انتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة. ورغم أنه من السابق لأوانه أن نعلن عن مدى الردع الإيراني، فمن غير المرجح أن تتغير رؤيتها الاستراتيجية بشكل كبير. وعلى هذا النحو، من المرجح أن تركز إيران على إعادة بناء قوتها المحلية ونفوذها الإقليمي.

في خضم الإنجازات العملياتية التي حققها جيش الدفاع الإسرائيلي، يميل البعض إلى الاعتقاد بأن الحل الوحيد يكمن في المزيد من استخدام القوة ـ العمل العسكري بلا نهاية، وضم الضفة الغربية وقطاع غزة، بل وحتى التوسع الإقليمي في مناطق أخرى. وينبع هذا الرد من الصدمة والغضب اللذين أحدثهما هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول، فضلاً عن الشعور باستعادة القوة العسكرية. ولكن التاريخ يعلمنا أن الجمع بين القوة العسكرية والجهود السياسية التكميلية أمر ضروري لتحقيق الأمن الدائم. والاعتماد على القوة العسكرية وحدها، دون تحقيق الاستقرار السياسي، من شأنه أن يؤدي بسرعة إلى تآكل الإنجازات العسكرية وظهور تهديدات جديدة، متوقعة وغير متوقعة.

ومن ثم فإن هذه التطورات الإيجابية، بما في ذلك الإدراك المتجدد لقوة إسرائيل على المستويين الإقليمي والعالمي، تشكل فرصة ملموسة لتعزيز أمن إسرائيل. وهذه اللحظة، بين النجاحات العسكرية المذهلة التي حققتها إسرائيل وقدرة أعدائها على تجديد تهديداتهم، تتطلب العمل الدبلوماسي لتعزيز المكاسب العسكرية وتحويلها إلى واقع دبلوماسي وأمني مستدام. وفي الوقت نفسه، لابد من بذل الجهود لتخفيف التوترات الاجتماعية والإيديولوجية والسياسية التي تفاقمت بسبب الحرب.

البيئة الاستراتيجية الديناميكية لإسرائيل

بعد مرور أكثر من عام على الحرب الحالية على جبهات متعددة، وسعت إسرائيل من مرونتها الاستراتيجية وأصبحت لديها الآن مساحة للمناورة، وخاصة في الأمد القريب. وقبل معالجة التحديات الأمنية الوطنية التي تواجه إسرائيل، من الضروري تحليل التحولات في المشهد الاستراتيجي الأوسع.

تقويض العقيدة الأمنية الإيرانية

لقد أثبتت القدرات العسكرية الإيرانية عدم فعاليتها في ردع الهجوم الإسرائيلي المباشر، وحتى وضعها كدولة ذات عتبة نووية لم يوفر لها الردع الكافي. لقد فشلت استراتيجية الوكالة في تقييد تصرفات إسرائيل، وانهارت شبكتها من الميليشيات. كما أدى سقوط نظام الأسد إلى إضعاف ما يسمى "محور المقاومة"، مما أدى إلى قطع دور سوريا في الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية. وفي ظل هذا الواقع الجديد، سوف تكافح إيران أيضاً لاستعادة مستوى التهديد السابق الذي كان يشكله حزب الله ضد إسرائيل.

الفرصة ـ إن إيران تمر الآن بنقطة ضعف غير مسبوقة، وهو ما يمنح إسرائيل قدراً أعظم من حرية العمل مقارنة بأي وقت مضى. ومن الممكن استغلال هذه اللحظة للدفع نحو التوصل إلى اتفاق نووي أقوى، وكبح النفوذ الإقليمي الإيراني، بل وحتى التفكير في الجهود العسكرية لوقف البرنامج النووي الإيراني.

المخاطر ـ إذا خلصت إيران إلى أن وضعها كقوة نووية غير كاف للردع، فقد تعمل على تسريع الجهود الرامية إلى تطوير الأسلحة النووية، وإعادة تشكيل توازن القوى الإقليمي لصالحها.

تحولات ديناميكيات القوة في الساحة الفلسطينية

ورغم أن استمرار سيطرة حماس على غزة قد يعزز مكانتها السياسية بمرور الوقت، فإن قدراتها العسكرية تدهورت بشكل كبير. ولكن هذا التراجع لم يعزز تلقائياً الفصائل الفلسطينية الأكثر اعتدالاً، مثل فتح. ومع ذلك فإن التوازن المتغير للقوى قد يعمل بشكل غير مباشر على تحسين مكانتها النسبية.

الفرصة ـ إن التعزيز النسبي للعناصر الفلسطينية البراجماتية يخلق فرصة لإسرائيل لاستكشاف خطوات سياسية أكثر مرونة مع تقليل المخاطر.

إن المخاطر ـ لا يزال المشهد السياسي الفلسطيني متقلباً إلى حد كبير، كما أن ثقة الجمهور الإسرائيلي في العمليات الدبلوماسية في أدنى مستوياتها على الإطلاق. والواقع أن صدمة السابع من أكتوبر/تشرين الأول وخيبات الأمل السابقة تجعل استئناف المفاوضات أمراً شبه مستحيل. ومن الممكن أن يؤدي عدم الاستقرار إلى تمكين الفصائل المتطرفة، وهو ما قد يؤدي إلى انهيار السلطة الفلسطينية، والانهيار الاقتصادي في الضفة الغربية، وتدفق الأسلحة الممولة من إيران ووكلائها.

قطاع غزة منطقة كوارث

الفرصة ـ إن إسرائيل تمتلك مفتاح إعادة إعمار غزة. ومن الممكن أن تستخدم هذه الفرصة لتأمين مكاسب استراتيجية، مثل عودة جميع الرهائن، وإقامة سلطة حاكمة ما بعد حماس، ووقف إطلاق النار، ونزع السلاح من القطاع.

إن المخاطر - "صوملة" غزة: تصاعد الأعمال العدائية بين الفصائل المسلحة، وتفاقم الأزمات الإنسانية، وظهور الجماعات الإجرامية المسلحة التي تسعى إلى استغلال الفوضى من أجل إعادة إحياء نفسها. وحتى لو امتنعت إسرائيل عن فرض الحكم العسكري المباشر، فإنها سوف تظل مسؤولة عن استقرار غزة وأمنها.

يهودا والسامرة: مواجهة متوترة

لقد وقعت الضفة الغربية في فراغ قيادي، مع ضعف السلطة الفلسطينية، وتزايد إحباط الشباب وتقلبهم، واقتصاد يعتمد بشكل كبير على إسرائيل. وفي الوقت نفسه، تتزايد الدعوات إلى الضم وتوسيع المستوطنات في إسرائيل. وعلى الرغم من الهزيمة العسكرية لحماس، فإن الظروف المؤاتية لانتفاضة واسعة النطاق أو حملة إرهابية شعبية مستدامة لم تتحقق بعد. وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل ممارسة مرونتها العملياتية وحرية العمل، بما في ذلك نشر القوة العسكرية على نطاق واسع في شمال السامرة للحد من التهديدات الأمنية.

الفرصة - إن غياب حل الدولتين القابل للتطبيق يفتح المجال أمام إسرائيل لاستكشاف نهج استراتيجية بديلة ونماذج جديدة.

إن المخاطر – إن تفكك هياكل الحكم الفلسطينية قد يؤدي إلى موجة جديدة من التصعيد العنيف – انتفاضة 3.0. وإذا تصاعدت وتيرة الإرهاب وانهارت المؤسسات الفلسطينية، فقد تضطر إسرائيل إلى الحكم المباشر للمنطقة، الأمر الذي من شأنه أن يخلق واقعاً قائماً على دولة واحدة يتناقض مع المبادئ الأساسية للأمن الوطني.

تطور توازن القوى الإقليمي

الفرصة – قد يكون من الممكن الحد من نفوذ إيران الإقليمي، في حين قد تتحسن احتمالات التطبيع مع الدول العربية. ومن بين المبادرات الدبلوماسية المحتملة تحقيق الاستقرار على الحدود الشمالية لإسرائيل من خلال الاستفادة من ضعف حزب الله، وصياغة اتفاقية عدم اعتداء مع الحكومة السورية الجديدة (والتي قد تخفف أيضا من حدة التوترات مع تركيا)، وإتمام اتفاق تطبيع مع المملكة العربية السعودية. ومن الممكن أن تجعل المبادرة الدبلوماسية المنسقة جيدا مع الولايات المتحدة هذه التطورات قابلة للتحقيق.

إن الخطر – إن انهيار نظام الأسد قد يخلف عواقب غير مقصودة، وربما يؤدي إلى زعزعة استقرار معاهدات السلام بين إسرائيل والأردن ومصر. وقد ينشأ محور سني متطرف، مدفوع بصعود جماعة الإخوان المسلمين في مختلف أنحاء سوريا وخارجها، كتهديد جديد قوي – وربما يكون خطيراً مثل "حلقة النار" التي قادتها إيران في السابق.

تحولات القوة العالمية في عهد ترامب(2.0)

إن عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض تشكل مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على توازن القوى العالمي. ومن المتوقع أن يحدد التنافس بين الولايات المتحدة والصين والتقارب المحتمل بين الولايات المتحدة وروسيا توازن القوى العالمي في المستقبل المنظور. وقد أشار الرئيس ترامب بالفعل إلى خطط لتكثيف الحروب التجارية، وإنهاء الصراع بين روسيا وأوكرانيا، وإضعاف إيران، وتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن الحرب المستمرة على جبهات متعددة التي تشنها إسرائيل تتعارض مع المصالح الأميركية الأساسية وتزيد من توتر علاقاتها مع أوروبا.

الفرصة ـ إن سلوك ترامب القوي قد يوفر الاستقرار الإقليمي، ويخلق فرصة لدفع الاتفاقيات إلى الأمام ـ مثل إنهاء حرب غزة، وتأمين عودة جميع الرهائن، وتعزيز التطبيع السعودي الإسرائيلي في مقابل مبادرة دبلوماسية بشأن القضية الفلسطينية.

المخاطر – عودة ظهور العناصر المعادية للسامية في الولايات المتحدة، والعزلة الاقتصادية المحتملة بسبب علاقات إسرائيل مع الصين، واحتمال الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط. وإذا قررت واشنطن تقليص مشاركتها، فقد تُترك إسرائيل لتبحر بمفردها في الشرق الأوسط المضطرب على نحو متزايد، في مواجهة مخاطر أمنية واقتصادية وقانونية ودبلوماسية شديدة.

تحديات الأمن القومي – التهديدات والتدابير المضادة

إيران وما يسمى بـ "محور المقاومة"

وعلى الرغم من تآكل قدرات وكلاء إيران والانتكاسات التي لحقت بمبدأ الأمن القومي، تظل إيران وما يسمى "محور المقاومة" العالمي يشكلان التهديد الخارجي الأساسي لإسرائيل. فإيران تقدم الدعم المالي والعسكري للجهات الفاعلة التي تعمل ضد إسرائيل، وتحافظ على رؤية تدمير إسرائيل، وتؤثر على الساحة الفلسطينية (بما في ذلك داخل إسرائيل في شكل عمليات نفوذ وتجنيد عملاء)، وهي تدرس ما إذا كان ينبغي لها أن تتجاوز العتبة وتطور بشكل كامل قدرتها العسكرية النووية. ويتطلب التصدي لهذا التحدي الشامل مواجهة ثلاثة تهديدات أساسية: البرنامج النووي الإيراني، والوكلاء والدول التابعة، والتهديد العسكري المباشر لإسرائيل.

<u>التهديد النووي الإيراني</u>

إن القادة الإيرانيين يؤكدون علناً أن برنامجهم النووي مخصص لأغراض مدنية، وهو ما تؤكده الفتوى الدينية التي تحرم إنتاج واستخدام الأسلحة النووية. ولكن الخطاب الأخير الصادر من داخل طهران يشير إلى استياء متزايد من مجرد "العتبة النووية" ونقاش ناشئ حول السعي إلى امتلاك الأسلحة النووية كوسيلة للردع. ويشير هذا التحول إلى زيادة الانشغال بهذه القضية وربما التحرك نحو التسلح النووي في ظل ظروف مواتية.

في الوقت نفسه، يشير النظام إلى استعداده لتخفيف العقوبات السياسية والاقتصادية من خلال المفاوضات. ومع ذلك، قبل أن توضح الإدارة الأميركية حقاً نهجها تجاه إيران، تبدو طهران عازمة على الحفاظ على تقدمها النووي مع الموافقة ربما على عدم تسليح نفسها والسماح بزيادة الرقابة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يجب على إسرائيل أن تستعد لثلاثة سيناريوهات محتملة:

- **اتفاق نووي** لا تزال تفاصيله غير مؤكدة، وخاصة ما إذا كان يتضمن تراجعا كبيرا في القدرات النووية الإيرانية.

- **لا يوجد اتفاق** ، مع استمرار التقدم النووي الإيراني دون الوصول إلى مرحلة الانطلاق ـ الأمر الذي يثير المخاوف بشأن قبول الولايات المتحدة لوضع العتبة النووية لإيران دون وجود رادع عسكري موثوق.
- **الهروب** النووي .

التدابير اللازمة لمواجهة التهديد النووي

في حالة الاتفاق:

يتعين على إسرائيل أن تسعى إلى المشاركة في صياغة أي اتفاق نووي محتمل. ولابد أن يكون الهدف ضمان أن تشمل المفاوضات التجميد الفوري للتقدم النووي الإيراني ومعالجة كافة عناصر التهديد النووي:

- **المواد الانشطارية :**فرض قيود على مستويات تخصيب اليورانيوم وكميات المخزون؛ وتفكيك أجهزة الطرد المركزي المتقدمة التي تم تركيبها بعد عام 2018؛ وإجراء عمليات تفتيش صارمة وتدخلية.
- **أنظمة التسليم :**فرض قيود على مدى الصواريخ الباليستية والتكنولوجيات المتقدمة؛ ووضع حدود لمخزونات الصواريخ؛ وإنفاذ تدابير منع الانتشار.
- **التسليح :**الرقابة على مؤسسات البحوث النووية وحظر الأنشطة التي تشمل المواد الأساسية النووية.

إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق:

يتعين على إسرائيل ضمان التنفيذ الصارم للعقوبات مع الحفاظ على التنسيق الاستخباراتي والدبلوماسي الوثيق مع الولايات المتحدة. وينبغي أن يكون تحديد تخصيب اليورانيوم بنسبة 90٪ كخط أحمر - يستدعي العمل العسكري - أولوية، مع أو بدون دعم الولايات المتحدة. وبينما تسعى إيران إلى الصمود بعد رئاسة ترامب، على أمل حدوث تحول في السياسة في ظل الإدارة المقبلة (في الغالب "الضغط الأقصى")، يجب استخدام هذه الفترة لتقويض النظام من خلال العمليات السرية مع تجنب الإسناد الخارجي الصريح.

إذا بادرت إيران إلى إطلاق برنامج نووي:

إن هذا السيناريو يستلزم انسحاب إيران من معاهدة منع الانتشار النووي، وتخصيب اليورانيوم إلى نسبة 90%، وإجراء تجارب على الأسلحة. وفي المقابل، لابد من تدمير مواقعها النووية على وجه السرعة. ولابد من حث الولايات المتحدة على توجيه إنذار نهائي صارم إلى طهران، لردع أي تقدم نووي آخر قبل اتخاذ أي إجراء عسكري. ولمنع سباق التسلح الإقليمي وتهديد الإرهاب النووي، لابد أن تتحرك إسرائيل بحزم. ورغم أن التنسيق مع الولايات المتحدة أمر ضروري، فلابد من تطوير القدرات العسكرية المستقلة بشكل كامل لضمان نجاح المهمة.

التهديد الذي تشكله الوكلاء والدول التابعة

إن التحدي الأساسي الذي تواجهه إسرائيل هو منع ــ أو على الأقل تأخير ــ جهود إيران الرامية إلى إعادة بناء شبكتها من القوات بالوكالة في أعقاب الحرب متعددة الجبهات، بينما تستكشف طهران في الوقت نفسه بدائل لمبدأ الأمن القومي الحالي.

العراق واليمن

إن العراق يشكل حاجزاً أمنياً بالغ الأهمية بالنسبة لإيران، وقاعدة نيران بعيدة ضد إسرائيل، وركيزة أساسية للنفوذ الشيعي في المنطقة. ومن المؤكد أن الحفاظ على الوجود الأميركي في العراق يصب في مصلحة إسرائيل، لأنه يكبح جماح الحكومة العراقية ويحد من نفوذ إيران.

ترتبط علاقة إيران بالحوثيين في اليمن استراتيجيا بسيطرتهم على مضيق باب المندب وقدرتهم على فرض قوتهم ضد إسرائيل من موقع جغرافي بعيد. ويرتبط التهديد الحوثي لإسرائيل بشكل مباشر بالحرب في غزة، ومن المرجح أن تستمر الهجمات الصاروخية من اليمن طالما استمر القتال.

وعلى النقيض من وكلاء إيران الآخرين، يتمتع الحوثيون باستقلالية عالية ويصعب ردعهم، مما يحد من قدرة طهران على السيطرة عليهم. وبالتالي، يتعين على إسرائيل التنسيق مع دول الخليج، التي تواجه أيضا التهديد الحوثي، في تطوير استجابة إقليمية ودولية. وفي الوقت نفسه، لابد أن تزيد المشاركة الإسرائيلية المباشرة في مواجهة الحوثيين كدليل على القوة والردع. وباعتبارها "دولة جزيرة" تعتمد على سلاسل الإمداد المفتوحة، لا تستطيع إسرائيل أن تتسامح مع الاضطرابات في التجارة البحرية. ولا يزال هذا المبدأ، الذي تأسس قبل حرب الأيام الستة ردا على حصار مضيق تيران، حيويا اليوم.

حزب الله ولبنان

اعتبارات أمنية

يتعين على إسرائيل أن تستغل ضعف حزب الله الحالي لإضعاف قدراته مع استعادة الأمن للمجتمعات الشمالية. ويجب أن يتماشى هذا مع اتفاق وقف إطلاق النار، حيث من المرجح أن يعمل حزب الله ــ بدعم من إيران ــ على إعادة بناء شبكاته العسكرية والمدنية في جنوب لبنان. وفي حين يهدف حزب الله إلى تجنب الصراع المباشر مع جيش الدفاع الإسرائيلي أثناء تعافيه، فإن جهود المنظمة قد تؤدي مع ذلك إلى إشعال فتيل اشتباكات متجددة مع إسرائيل.

ونظراً لميزتها الحالية، يتعين على إسرائيل أن تغتنم هذه الفرصة لإنشاء إطار أمني جديد على طول الجبهة اللبنانية، وتحديداً نظام أمني معزز للحدود:

- **إعادة تعريف قواعد الاشتباك :**الحفاظ على حرية العمل ضد انتهاكات حزب الله والعمل مع هيئات المراقبة الدولية كما هو منصوص عليه في اتفاق وقف إطلاق النار. وإذا فشلت جهود المراقبة، يتعين على إسرائيل أن تتصرف بشكل أحادي لحماية مصالحها وفرض الأمن.
- **فرض حظر صارم على الأسلحة :**منع إعادة تسليح حزب الله من خلال تشديد المراقبة ومنع شحنات الأسلحة عبر البر والبحر والجو. وإذا كانت الإجراءات الدولية غير كافية، فلابد أن تتخذ إسرائيل إجراءات مستقلة لتعطيل الحشد العسكري لحزب الله.
- **تعزيز الدفاع العسكري والمدني :**توسيع تواجد جيش الدفاع الإسرائيلي على طول الحدود، وتعزيز فرق الطوارئ المدنية، وتحسين التحصينات في البلدات الشمالية.
- **مشاركة الجيش اللبناني :**يجب تنسيق أي تعزيز للقوات المسلحة اللبنانية مع إسرائيل لضمان عدم تشكيلها تهديدات مستقبلية، مع التركيز بشكل خاص على منع نقل الأسلحة إلى العناصر المعادية.

الاعتبارات السياسية

ورغم أن رؤية إسرائيل على المدى البعيد تتلخص في التوصل إلى اتفاق سلام مع لبنان، فإن الجهود المباشرة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف محدودة في الوقت الحالي. ويتعين على إسرائيل أن تستفيد من نفوذ الولايات المتحدة وحلفائها لدعم استراتيجية أوسع نطاقاً تشمل:

- **دعم إعادة الإعمار بعد الحرب :**تشجيع الاستثمار الغربي والخليجي في لبنان لموازنة المساعدات الإيرانية.
- **الدعوة إلى الإصلاح السياسي :**تعزيز التغييرات التي من شأنها الحد من الهيمنة السياسية لحزب الله، خاصة في ظل انتخاب رئيس لبناني جديد ورئيس وزراء جديدين غير متحالفين مع حزب الله في يناير/كانون الثاني 2025.
- **المشاركة الدبلوماسية :**استكشاف الفرص لتحسين العلاقات الإسرائيلية اللبنانية، وخاصة في حل النزاعات الحدودية والاستفادة من مصلحة لبنان في الاستقرار الإقليمي.

<u>خطر عدم الاستقرار في سوريا</u>

بعد سقوط نظام الأسد، لا يزال مستقبل سوريا غير مؤكد، ومن المرجح أن تستمر حالة عدم الاستقرار لفترة طويلة. ومن غير الواضح ما إذا كانت البلاد ستنقسم إلى كيانات سياسية منفصلة ومجالات نفوذ أجنبية أو ما إذا كانت حكومة مركزية ستظهر قادرة على فرض النظام. تتخذ الحكومة الانتقالية بقيادة هيئة تحرير الشام خطوات سريعة لتحقيق الاستقرار في سوريا - تعيين الوزراء، ووضع عملية دستورية، وتوحيد الفصائل العسكرية في جيش سوري وطني. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، بما في ذلك الاشتباكات المستمرة بين الجماعات العرقية.

وبالنسبة لإسرائيل، فإن هذا الواقع الجديد يوفر ميزة استراتيجية تتمثل في قطع ارتباط سوريا بما يسمى "محور المقاومة"، وتقليص دورها كمركز لوجستي لنقل الأسلحة. ومع ذلك، فإن عدم الاستقرار المزمن يفرض تهديدات أمنية يتعين على إسرائيل أن تتصدى لها، وخاصة ترسيخ العناصر الإسلامية المتطرفة بالقرب من حدودها ونقل الأسلحة المتقدمة إلى جهات معادية.

ثلاثة سيناريوهات محتملة لسوريا:

الاستقرار والاعتدال :ترسيخ حكومة مركزية، وتعزيز المصالحة والعلاقات الدولية، بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية المحتملة مع الغرب.

التطرف الإسلامي – تتحالف سوريا مع المعسكر الإسلامي السياسي (على سبيل المثال، جماعة الإخوان المسلمين، وتركيا، وقطر)، وتعلن مقاومتها لإسرائيل والغرب، وتزعزع استقرار الأردن من خلال تمكين جماعة الإخوان المسلمين الفلسطينية في المملكة الهاشمية وكذلك في مصر، وتعزز المنظمات الشبيهة بحماس في الجولان السوري.

اتحاد كونفدرالي مجزأ - تنقسم سوريا إلى أربع مناطق تتمتع بحكم شبه ذاتي (كردية، وسنية، وعلوية، ودرزية/خورانية) تتفاعل مع حكومة مركزية ضعيفة في حين تحافظ على توازن هش من الردع تتخلله أعمال عنف متفرقة.

التدابير المضادة

ونظراً للمخاطر، يتعين على إسرائيل أن تعطي الأولوية لمنع سيناريو التطرف الإسلامي في حين تعمل على تسهيل السيناريوهين الآخرين، اللذين يعتبران أفضل من عودة سوريا إلى ما يسمى "محور المقاومة."

- منع التهديدات بالقرب من حدود إسرائيل ـ يتعين على إسرائيل أن تقضي على أي تهديدات ناشئة من وكلاء إيران أو الفصائل السنية المتطرفة. ويشمل هذا الحفاظ على السيطرة على المنطقة العازلة، وتنفيذ الضربات العسكرية حسب الحاجة، ومنع عودة ظهور إيران أو امتداد عدم الاستقرار إلى الأردن.
- إشراك المجموعات الرئيسية ـ ينبغي لإسرائيل أن تعزز علاقاتها مع أصحاب المصلحة المحليين الإيجابيين (الدروز والأكراد والسُنّة المعتدلين) مع تجنب التورط العسكري المباشر. والتنسيق مع الحلفاء ـ الولايات المتحدة في المقام الأول ـ أمر بالغ الأهمية، إلى جانب الدبلوماسية الحذرة لمنع الصراعات مع تركيا.
- استكشاف الحوار المستقبلي ـ إذا اعترفت الولايات المتحدة والدول الغربية بحكومة سورية مستقبلية لا تتعاون مع الجماعات الإرهابية التي تشكل تهديداً لأمنها القومي، فيتعين على إسرائيل أن تفكر في المشاركة المباشرة. وقد يؤدي هذا إلى إبرام اتفاقيات أمنية تخفف من حدة التهديدات مع الحفاظ على السيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان وإنشاء منطقة عازلة أمنية فعّالة.
- التنسيق الإقليمي ـ من أجل تشكيل مسار سوريا ومواجهة النفوذ الإيراني أو الروسي، يتعين على إسرائيل أن تعطي الأولوية للتعاون مع أصحاب المصلحة الإقليميين، وخاصة الأردن وتركيا ودول الخليج.

التهديد المحتمل الناشئ من تركيا

إن العلاقات العميقة التي تربط تركيا بالجهات الحاكمة الحالية في سوريا تجعلها اللاعب الخارجي الأكثر نفوذاً في البلاد. فإلى جانب قطر، تتحالف تركيا أيديولوجياً مع الإسلام السياسي، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين. ويشكل التطرف المتزايد في تركيا وترويج الرئيس أردوغان لرؤية عثمانية جديدة تحدياً متزايداً لإسرائيل يستوجب المراقبة الدقيقة والإعداد الاستراتيجي.

التدابير المضادة

- ينبغي أن نتابع عن كثب الوجود التركي المتزايد في سوريا، وخاصة علاقتها مع حماس وموطئ قدمها المحتمل في البلاد، باعتباره استغلالاً مباشراً لعدم الاستقرار.
- -النظر إلى تركيا باعتبارها تهديداً مرجعياً محتملاً يتطلب المراقبة والاستعداد الأساسي، ولكن ليس كجزء من التهديد المرجعي للبناء العسكري الكامل النطاق.
- -استكشاف السبل الدبلوماسية لتخفيف التوترات، مع التركيز على المصالح المشتركة في ضمان عدم تحول سوريا إلى تهديد للأمن الإقليمي أو قاعدة للمنظمات الإرهابية.

- تجنب الدعم العلني للجماعات والمنظمات التي تعتبرها تركيا معادية - مثل الحركة السرية الكردية وفرعها السوري - لأن القيام بذلك قد يدفع أنقرة إلى دعم العناصر المناهضة لإسرائيل على طول مرتفعات الجولان.

المجمع الفلسطيني والساحة الإقليمية لإسرائيل

لقد شكل الهجوم المفاجئ الذي وقع في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 نقطة تحول في تاريخ إسرائيل وعلاقاتها بالسكان الفلسطينيين. وينظر إلى الطبيعة القاتلة العشوائية للهجوم الذي شنته حماس على النقب الغربي على نطاق واسع في إسرائيل باعتبارها تأكيداً على عدم وجود أساس لمناقشة أي ترتيب محتمل، ناهيك عن حل الصراع أو اتفاق سلام مستقبلي. وقد أدت الحملة العسكرية اللاحقة، وتجمع الساحات التي تدعو إلى تدمير إسرائيل، وتعبير سكان الضفة الغربية عن دعمهم لأفعال حماس، إلى جانب فشل رئيس السلطة الفلسطينية في إدانة المذبحة بشكل لا لبس فيه، إلى تشكيل التصور العام الإسرائيلي بأن الصراع مع الفلسطينيين غير قابل للحل.

لا شك أن إسرائيل تتعرض لتهديدات من جانب الدول والمنظمات التي ترفض الاعتراف بحقها في الوجود وتسعى إلى تدميرها، بما في ذلك الفلسطينيون. ولكن استمرار الصراع يوفر الشرعية للفلسطينيين والدول الأخرى والهيئات الدولية لشن حملة سياسية ودبلوماسية وقانونية واقتصادية متعددة الأوجه ضد سياسات إسرائيل. وتهدد هذه الحملة بتقييد حرية إسرائيل في العمل وتقليص الاهتمام العالمي باحتياجاتها الأمنية.

وعلاوة على ذلك، فإن السياسات الأحادية الجانب التي تنتهجها إسرائيل على الجبهة الفلسطينية قد تعرض اتفاقيات السلام القائمة منذ فترة طويلة، بما في ذلك اتفاقيات إبراهيم، للخطر، وخاصة إذا تم إعلان السيادة الإسرائيلية الكاملة أو الجزئية في يهودا والسامرة، وفرض إدارة عسكرية في قطاع غزة، وتشجيع الفلسطينيين على الهجرة من المنطقة خارج اتفاق شامل. وفي غضون ذلك، سوف يشتد التهديد لاستقرار الأردن، وسوف تتضاءل احتمالات تطبيع العلاقات بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية. وفوق كل شيء، من شأن مثل هذه السياسات أن تقوض عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي من خلال التناقض مع هويتها كدولة يهودية وديمقراطية.

<u>التهديد الذي يشكله الإرهاب الفلسطيني</u>

لقد أضعفت حرب سيوف الحديد حماس والمنظمات الإرهابية الفلسطينية الأخرى في غزة والضفة الغربية، ولكن المقاومة الأوسع لإسرائيل لا تزال قائمة. وسوف تستمر حماس والجهاد الإسلامي والفصائل الأخرى في معارضة وجود إسرائيل والعمل على تعزيز مواقفها، بهدف إلحاق الأذى بإسرائيل والإسرائيليين. وهناك ردود أفعال مختلطة بين الفلسطينيين: فبينما يستلهم العديد من الشباب أعمال حماس العنيفة، يدرك آخرون التكلفة الباهظة لمثل هذا الإرهاب. وتكافح السلطة الفلسطينية حماس والفصائل الإرهابية الأخرى ولكنها تكافح من أجل الحفاظ على مصداقيتها. وعلى الرغم من جهودها، فإن دعم السلطة الفلسطينية المستمر لأسر الإرهابيين، وتحريضها ضد إسرائيل، وحملاتها الدبلوماسية والقانونية الدولية، دفع العديد من الإسرائيليين إلى اعتبارها متواطئة في الإرهاب. وعلى الصعيد الداخلي، تواجه السلطة الفلسطينية فساداً مستشرياً وتفتقر إلى السلطة اللازمة لهزيمة هذه الجماعات بشكل حاسم. وفي الوقت نفسه، تواصل الحكومة الإسرائيلية رفض أي احتمال لاستبدال السلطة الفلسطينية بحكم حماس على غزة.

<u>التدابير المضادة</u>

- إن القتال ضد حماس والجهاد الإسلامي يجب أن يستمر بعد الحملة الحالية، سواء في غزة أو في أماكن أخرى. ويجب على إسرائيل أن تحتفظ بحرية العمل لمكافحة التهديدات الإرهابية والبنية التحتية داخل غزة، على غرار المنطقة (ب) في يهودا والسامرة.
- ويجب وقف محاولات حماس لإعادة تنظيم صفوفها من خلال فرض سيطرة صارمة على الحدود، ومنع تدفق الأسلحة والأموال من إيران وقطر.
- ويجب أن يظل التنسيق مع أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية قائما.
- يجب استبعاد حماس من النظام السياسي الفلسطيني ومنعها من التواجد في قيادة السلطة الفلسطينية.

التهديد الذي تشكله الدولة الثنائية القومية

إن ضم أجزاء من يهودا والسامرة وغزة من جانب واحد والتسبب في انهيار السلطة الفلسطينية من شأنه أن يؤدي إلى دولة ثنائية القومية بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. ويبدو أن الوعي المتزايد بالكارثة المحتملة التي قد تواجهها إسرائيل، إلى جانب الإحباط واليأس إزاء الافتقار إلى حل سياسي في الساحة الفلسطينية ـ والذي ينبع جزئيا من ذاكرة المبادرات الفاشلة في الماضي ـ هو المحرك وراء خلق هذا الواقع. وفي الوقت نفسه، تستمر السياسات التي تعزز تطبيق القانون الإسرائيلي والسيادة في يهودا والسامرة، ولكن عواقبها تشكل تهديدا مباشرا لشخصية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، دولة آمنة ومزدهرة وتتمتع بالشرعية الدولية، وخاصة فيما يتصل بأعمالها العسكرية والدفاعية. ومع تكثيف جهود الضم، تخاطر إسرائيل بمواجهة إدانة وعزلة أعظم على الساحة العالمية.

وفي الوقت نفسه، تظل العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين تتمثل في الإصرار الفلسطيني على "حق العودة" والتوقع بأن السلطة الفلسطينية لن توافق أبدا على نزع السلاح من الأراضي الخاضعة لسيطرتها في أي اتفاق مستقبلي. وعلاوة على ذلك، فإن التفاوت الهائل في عدد السكان والموارد بين إسرائيل والعالم العربي لا يزال يغذي الآمال الفلسطينية في هزيمة إسرائيل في نهاية المطاف، تماما كما طُرد الصليبيون من المنطقة.

إن احتمالات التوصل إلى اتفاق سلام أو تسوية دائمة في إطار نموذج "الدولتين" في المستقبل القريب ضئيلة للغاية، والدعم الشعبي لهذا الحل هو الأدنى على الإطلاق. ومع ذلك فإن الاتجاهات الحالية للاستيطان اليهودي في عمق الأراضي الفلسطينية لن تؤدي إلا إلى جعل الانفصال أكثر صعوبة، مما يدفع إسرائيل نحو واقع الدولة الواحدة بكل ما يترتب على ذلك من عواقب.

التدابير المضادة

- يتعين على إسرائيل أن تتبنى عقيدة استراتيجية ترتكز على ركيزتين أساسيتين:
  - **التحوط** –لحماية الطابع اليهودي والديمقراطي لإسرائيل، يجب على الدولة الاستفادة من قوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية لاتخاذ خطوات عملية لفصل نفسها عن الفلسطينيين - ديموغرافيًا وسياسيًا وإقليميًا. يتطلب النهج المحدد للفصل والتقسيم بحثًا مخصصًا والتفكير الإبداعي وإنشاء نموذج جديد، وخاصة بعد فشل النماذج السابقة. سيتم إعادة النظر في الخيارات في السياق الحالي، بما في ذلك الاحتمالات مثل الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية،

والحكم الذاتي الفلسطيني داخل إسرائيل أو في الأراضي الأردنية، والتسوية الدائمة القائمة على رؤية الدولتين، أو خطة السلام للرئيس ترامب (صفقة القرن) وكذلك مبادرته الأخيرة لتشجيع هجرة سكان غزة.

وسوف يقوم معهد دراسات الأمن القومي بنشر تحليل شامل للسياسة يحدد إطار الفصل في عام 2025.

-
  - **التموضع الاستراتيجي :**يجب على إسرائيل الاستفادة من نجاحات الحرب، وتعزيز اتفاقيات السلام القائمة، والسعي إلى التطبيع مع المملكة العربية السعودية، وإنشاء تحالف إقليمي قائم على المصالح الدفاعية المتبادلة والازدهار الاقتصادي.
- وفي مقابل مشاركة إسرائيل في تحالف إقليمي مع الدول العربية المعتدلة وإدخال إصلاح شامل للسلطة الفلسطينية (المشار إليها باسم "السلطة الفلسطينية الإصلاحية")، يتعين على إسرائيل الحد من بناء المستوطنات، والامتناع عن الضم من جانب واحد خارج إطار الاتفاق، وتوسيع السلطة الفلسطينية المستقلة في يهودا والسامرة.

متطلباتRPA

- تنفيذ إصلاحات وظيفية مهمة لتسهيل توسيع السلطة المستقلة للسلطة الفلسطينية.
- -التأكيد على التزامها بمنع الإرهاب وتفكيك البنى التحتية للإرهاب.
- وقف الدعم عن عائلات الإرهابيين والسجناء.
- -إدخال برامج تعليمية لمكافحة التطرف، وكبح التحريض ضد إسرائيل، وتعزيز الاعتراف بعدم جدوى تحقيق "حق العودة."
- -التزام من السلطة الفلسطينية بعدم دمج حماس في الحكومة، إلى جانب الاعتراف بمبدأ الدولتين، حيث تكون إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي.

<u>وقف الإجراءات التي من شأنها تسريع تحقيق واقع الدولة الواحدة</u>

- لا ضم أحادي الجانب أو تطبيق القانون الإسرائيلي في يهودا والسامرة، لأن ذلك لن يوفر أي ميزة أمنية تتجاوز الوضع الحالي. تسيطر إسرائيل بالفعل على وادي الأردن، وتحافظ على الحرية العملياتية في جميع أنحاء المنطقة، وتتعاون بشكل فعال مع قوات الأمن الفلسطينية، وكذلك مع مصر والأردن والدول العربية تحت القيادة المركزية الأمريكية.(CENTCOM)
- ولن يتم إنشاء مستوطنات جديدة، كما سيتم وقف إضفاء الشرعية بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية غير القانونية. وسيتم إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية، مع مراعاة العوامل الأمنية والقانونية. وسيتم حصر البناء في المستوطنات القائمة، ضمن حدودها المحددة، دون التوسع في المراكز السكانية الفلسطينية.
- لن يتم إخلاء أي مستوطن إلا بموجب القانون الإسرائيلي أو كجزء من تسوية سياسية.

- ولكي يتسنى المضي قدماً في تنفيذ الخطة المتجددة للانفصال عن الفلسطينيين، يتعين على الحكومة الإسرائيلية أن تخفف من معارضتها ـ على الأقل على المستوى التصريحي. وفي الوقت نفسه، لابد وأن تركز الجهود على منع العنف في الحرم القدسي، والحفاظ على الوضع الراهن، واتخاذ إجراءات حاسمة ضد الإرهاب اليهودي.

خطر الحرب المطولة في غزة وخطر عودة حماس إلى الحياة

إن إحجام الحكومة الإسرائيلية عن وضع استراتيجية واضحة لما بعد الحرب في غزة من شأنه أن يطيل أمد الحرب ويهدد بترسيخ قبضة حماس على القطاع. وتواجه إسرائيل الآن تحدي تحقيق الاستقرار في غزة مع منع حماس والفصائل الإرهابية الأخرى من إعادة تجميع صفوفها وتعزيز قوتها. وفي الوقت نفسه، يتعين عليها أن تستعد للعواقب المترتبة على فشلها في تنفيذ خطة قابلة للتطبيق لما بعد الحرب. وهناك ثلاثة سيناريوهات محتملة قد تظهر:

- **الفوضى** - حتى مع التوصل إلى اتفاق بشأن الرهائن ونهاية الحرب، فإن غزة قد تنحدر إلى حالة من الفوضى.
- **الإدارة العسكرية** – قد تضطر إسرائيل إلى الاحتفاظ بالسيطرة على أجزاء من القطاع أو كله.
- **الضم الجزئي** – قد يتم ضم بعض مناطق غزة إلى الأراضي الإسرائيلية.

التدابير المضادة

إن إطلاق سراح الرهائن يشكل أولوية قصوى، على الرغم من التكلفة القصيرة الأجل المترتبة على إبقاء حماس لاعباً مؤثراً وإطلاق سراح الإرهابيين الملطخة أيديهم بالدماء. ومع ذلك، يتعين على إسرائيل أن تستمر في تفكيك قدرات حماس العسكرية والحكومية.

إن القضاء على حكم حماس واستقرار غزة ـ لابد وأن يتم تأسيس إدارة مدنية فلسطينية متحالفة مع السلطة الفلسطينية، من دون تمثيل حماس ـ حتى في شكل تكنوقراطي ـ لإدارة الحكم واستعادة النظام. وهذا النهج أفضل من السيطرة الإسرائيلية أو الانزلاق إلى الفوضى و"الصوملة"، وهو ما من شأنه في نهاية المطاف أن يعزز نفوذ حماس. وبمجرد أن تنفذ السلطة الفلسطينية الإصلاحات اللازمة، فإنها قد تتولى السيطرة الكاملة بدعم من الدول العربية الرئيسية، بما في ذلك مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن، تحت إشراف الولايات المتحدة.

الأمن ـ إن الإجماع الإقليمي والدولي على نزع السلاح من غزة يشكل ضرورة أساسية. ويتعين على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يحتفظ بحرية العمل لتنفيذ هذا المبدأ ومنع الإرهاب، حتى بعد تشكيل قوات الأمن الفلسطينية المعاد هيكلتها، والتي تعهدت بكبح جماح حماس. ولابد وأن يتبع التنسيق الأمني النموذج المستخدم في الضفة الغربية.

الجهود الإنسانية – لابد من إنشاء مجلس إنساني دولي يضم الولايات المتحدة ومصر ودول الخليج والمجتمع الدولي للإشراف على توزيع المساعدات، ولابد من وضع آلية آمنة لضمان وصول قوافل المساعدات إلى وجهاتها، بدعم من منظمات المجتمع المدني الدولية.

إعادة الإعمار ـ إن إعادة إعمار غزة لا ينبغي أن تبدأ إلا بشرط استبعاد حماس من الحكم وعملية إعادة الإعمار. ولابد أن يشمل هذا الجهد تفكيك مخيمات اللاجئين، وبناء مدن جديدة، وتطوير البنية الأساسية الوطنية والاقتصادية، مع التركيز القوي على فرص العمل.

المشاركة العربية ـ إن المشاركة النشطة من جانب مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن تشكل مصلحة استراتيجية لإسرائيل في استقرار غزة. وحتى لو أصرت الدول العربية على مشاركة السلطة الفلسطينية في إعادة الإعمار، فإن دورها يظل حيويا في ضمان الاستقرار والحكم على المدى الطويل.

التحديات التي تواجه التطبيع والتكامل الإقليمي بين السعودية وإسرائيل

لقد كان التطبيع بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية هدفًا رئيسيًا للسياسة الخارجية لإسرائيل وإدارتي بايدن وترامب. ومع ذلك، فإن رفض إسرائيل تحقيق أي اختراق سياسي ودبلوماسي على الجبهة الفلسطينية، إلى جانب المعارضة المتزايدة للتطبيع في الدول العربية المعتدلة بعد حرب سيوف الحديد، أدى إلى توقف التقدم. إن تحقيق هذا الهدف من شأنه أن يعزز مكانة إسرائيل الإقليمية ويساعد في مواجهة النفوذ الإيراني.

التدابير المضادة

القيادة الأميركية – إشراك إدارة ترامب في تعزيز العلاقات الرسمية بين السعودية وإسرائيل وتعزيز التكامل الإقليمي، مع التركيز على التعاون الأمني والاقتصادي بين الدول العربية المعتدلة وإسرائيل، بقيادة الولايات المتحدة. ومن شأن مثل هذه المبادرة أن تعزز موقف إسرائيل الاستراتيجي، وخاصة في مواجهة إيران، مع الحفاظ على تفوقها العسكري.

استعادة القيمة الاستراتيجية لإسرائيل - بالإضافة إلى النجاحات العسكرية في الحرب، يجب على إسرائيل تعزيز دورها كأصل للدول العربية المعتدلة من خلال تعزيز العلاقات السلمية وتجنب الضم الأحادي الجانب في يهودا والسامرة أو توسيع المستوطنات في غزة.

الفوائد المتوقعة من التطبيع والتكامل الإقليمي

التعاون الأمني – تعزيز التنسيق العسكري داخل القيادة المركزية الأمريكية، والحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وتعزيز الدفاع الإقليمي ضد التهديدات الإيرانية، بما في ذلك التهديدات الباليستية والطائرات بدون طيار والمخاطر البحرية. ويشمل ذلك تنسيق الاستخبارات، وأنظمة الإنذار المبكر، والمبادرات التكنولوجية المشتركة.

الساحة الفلسطينية ـ تعزيز الكتلة العربية المعتدلة، وتشجيع الإصلاحات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية، وتأمين الدعم الإقليمي والدولي لنزع السلاح من الأراضي الفلسطينية مع ضمان السيطرة الأمنية الإسرائيلية. كما تلعب الدول العربية دوراً في استقرار وإعادة بناء غزة، مع توجيه الاستثمارات الدولية نحو إعادة الإعمار مع منع الموارد من الوقوع في أيدي الإرهابيين. ومن الممكن أن يساعد الإطار السياسي المتعدد الأطراف ـ المدعوم بضمانات من الدول العربية المعتدلة ـ في دفع عملية التسوية الإسرائيلية الفلسطينية إلى الأمام.

التكامل الاقتصادي والتكنولوجي ـ إطلاق مشاريع إقليمية كبرى، مثل ممر البنية الأساسية الذي يربط الخليج بشرق البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب التعاون التكنولوجي القائم على الذكاء الاصطناعي. ومن شأن هذه المبادرات أن تعزز نقاط القوة التكميلية التي تتمتع بها إسرائيل ودول الخليج، بما في ذلك موارد الطاقة والعمالة الماهرة والصناعات المتقدمة.

التحالف الإقليمي من أجل غزة ـ إن التحالف الإقليمي الواسع النطاق من شأنه أن يساعد في إنهاء الحرب، وتأمين إطلاق سراح الرهائن، وإقامة إدارة تكنوقراطية في غزة مع منع عودة حماس إلى الظهور. ومن شأن هذا التحالف أن يعمل على توسيع نطاق اتفاقيات إبراهيم، وتعزيز إصلاحات السلطة الفلسطينية، وتسهيل الفصل التدريجي المنظم بين إسرائيل والفلسطينيين كجزء من إطار إقليمي أوسع نطاقا.

دعم القوى العظمى في ظل النظام العالمي المتغير

تآكل مكانة إسرائيل الدولية

لقد أدى رد الفعل الدولي العنيف ضد إسرائيل بسبب القتال في غزة إلى تضخيم الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة بارتكاب جرائم إبادة جماعية، والتي تم تبريرها من خلال الإجراءات القانونية والأوامر الدولية. وقد أدى هذا الدعم المؤسسي لمثل هذه الادعاءات إلى إجهاد العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية لإسرائيل. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن إسرائيل تواجه مخاطر جسيمة: انتكاسات اقتصادية وأمنية، وعزلة دولية متزايدة، وتآكل مزاياها العلمية والاقتصادية والعسكرية.

خطر تراجع المشاركة الأميركية

إن احتمالات وجود إدارة أميركية أكثر انعزالية تثير مخاوف من أن الولايات المتحدة قد تقلص من تدخلها في الشرق الأوسط، وربما تقطع المساعدات عن إسرائيل إذا بدا الحل الإقليمي غير قابل للتحقيق. وهذا من شأنه أن يشجع الجماعات الإرهابية، ويضعف الردع الأميركي ضد إيران، ويعرض دول الخليج لتهديدات جديدة.

العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في عهد الرئيس ترامب (2.0) – فرصة وتحدي

الفرصة :تعزيز العلاقات - من المتوقع أن تعمل إدارة ترامب على تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، مع تعيين مسؤولين رئيسيين في مناصب مؤيدة لإسرائيل. وهذا من شأنه أن يمنح إسرائيل حرية عملياتية أكبر، ويعزز الردع ضد إيران، ويطرح تهديدًا عسكريًا موثوقًا به لمواجهة العدوان الإيراني.

التحدي :الحفاظ على الدعم الحزبي الأميركي ـ إن الانتقادات المتزايدة داخل الحزب الديمقراطي، وخاصة في ظل التغييرات القضائية الإسرائيلية، تهدد الدعم الحزبي الطويل الأمد.

التدابير المضادة

تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة والحلفاء الغربيين

- إعادة التأكيد على القيمة الاستراتيجية لإسرائيل باعتبارها حليفًا ديمقراطيًا، ومتوافقًا مع المعايير الغربية وسيادة القانون.
- التوافق مع المصالح الأميركية والأوروبية من خلال الأخذ في الاعتبار الأولويات المشتركة مع الحلفاء الرئيسيين مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا.

- إن تأمين اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة يوفر مزايا أكثر من العيوب، لأنه من شأنه أن يعزز العلاقات الاستراتيجية الطويلة الأجل، ويعزز قدرات الردع الإسرائيلية، ويوفر الدعم الأمني الأساسي. ويكتسب هذا الاتفاق أهمية خاصة في ضوء المشهد السياسي المتغير في الولايات المتحدة، بما في ذلك إضعاف جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل وصعود الأصوات الناقدة أو حتى المناهضة لإسرائيل داخل النظام السياسي. ومع تزايد النظر إلى إسرائيل باعتبارها قضية حزبية، فإن حماية الدعم الحزبي ـ الذي كان حجر الزاوية في العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل ـ أمر ضروري. وفي نهاية المطاف، تفوق فوائد الشراكة الدفاعية المعززة أي قيود محتملة على حرية إسرائيل في العمل، مما يضمن أمنها واستقرارها الإقليمي في الأمد البعيد.
- ومن الممكن أيضاً دمج معاهدة الدفاع في استراتيجية إقليمية أوسع نطاقاً تعمل على تعزيز الاستقرار والتصدي للجهود الرامية إلى إضعاف إسرائيل أو عزلها. فضلاً عن ذلك فإن هذه المعاهدة من شأنها أن تعزز موقف إسرائيل في تشكيل المواجهة المستمرة مع التهديد النووي الإيراني.
- تجنب الانخراط الحزبي في السياسة الأمريكية للحفاظ على الدعم الحزبي.
- -التأثير على مفاوضات مذكرة التفاهم الأمريكية المقبلة لتأمين المساعدات العسكرية، والحفاظ على التفوق العسكري التكنولوجي والنوعي لإسرائيل، وتعزيز الردع ضد إيران والجهات الفاعلة الأخرى في شرق البحر الأبيض المتوسط.
- إن إسرائيل بحاجة إلى إشراك أوروبا استراتيجياً لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل ومواجهة نفوذ إيران، وخاصة من خلال مواجهة المحور الروسي الإيراني. وقد يتطلب هذا موقفاً إسرائيلياً أكثر حزماً تجاه روسيا مع الحفاظ على القنوات الدبلوماسية الحاسمة.
- إدارة العلاقات الاقتصادية مع الصين بحذر لتحقيق التوازن بين المخاوف المتعلقة بالأمن القومي والحساسية الأميركية فيما يتصل بالاستثمارات الصينية في التكنولوجيا المتقدمة .

إعادة بناء مكانة إسرائيل العالمية ومنع العزلة

- يتعين على إسرائيل أن تؤكد على القيم الديمقراطية التي تتقاسمها مع العالم الغربي. إن إضعاف المبادئ الديمقراطية الأساسية ـ مثل فصل السلطات وحماية حقوق الأفراد والأقليات ـ والانخراط في صدامات علنية مع القانون الدولي من شأنه أن يزيد من خطر العزلة.
- يتعين على إسرائيل أن تؤكد التزامها بالقانون الدولي، وأن تعمل على تعزيز التحقيقات الشاملة ـ وملاحقة المسؤولين عن الانتهاكات عندما يكون هناك شك حقيقي في وقوعها. ولابد من التعامل مع الانتقادات بطريقة معقولة وشفافة، مع التمييز بين المخاوف المشروعة والهجمات المتجذرة في المشاعر المعادية لإسرائيل أو المعادية للسامية والتي تقوض حق إسرائيل في الوجود والدفاع عن نفسها.
- ولابد من تعزيز وزارة الخارجية، إلى جانب الكيانات المسؤولة عن الدبلوماسية العامة الإسرائيلية على مستوى العالم. ولابد من إعطاء الأولوية للتعامل مع المنظمات غير الحكومية، التي يمكنها أن تقدم وجهات نظر دقيقة تلقى صدى لدى مجموعة واسعة من الجماهير، بما في ذلك يهود الشتات ـ وخاصة في الولايات المتحدة.

- ورغم أن احتمالات النجاح قد تكون غير مؤكدة، فإن إسرائيل لابد وأن تسعى إلى التوصل إلى اتفاقات سياسية، وخاصة فيما يتصل بحل الصراع الفلسطيني، دون المساس باحتياجاتها الأمنية الأساسية. ومن الأهمية بمكان أن تتجنب إسرائيل الظهور بمظهر الرافض للسلام. وحتى المبادرة السياسية الفاشلة أفضل من الاعتماد على التمركز العسكري وحده كحل طويل الأجل للتحديات الأمنية الوطنية التي تواجه إسرائيل.

الساحة المحلية: العقبات الأمنية والمجتمعية والاقتصادية

إن حرب سيوف الحديد المستمرة تفرض ضغوطاً هائلة على الجيش الإسرائيلي، والاقتصاد، والمجتمع. والواقع أن الضغوط على القوات المسلحة والأفراد غير مسبوقة، وهو ما ينعكس في ارتفاع أعداد الضحايا، والعزوف المتزايد عن الخدمة العسكرية على مدى فترة طويلة، والانحدار المطرد في أعداد المتطوعين للعمل في المهن العسكرية الطويلة الأمد. ويتطلب القتال المطول التزاماً مستداماً من جانب قوات كبيرة، الأمر الذي يعطل الجهود الأساسية لتجديد وإعادة تأهيل الجيش والمجتمع الإسرائيلي الأوسع نطاقاً – وهي الجهود التي تشكل أهمية بالغة للحفاظ على التماسك الوطني والقدرة على الصمود.

كما يتحمل الاقتصاد خسائر فادحة، بسبب تكاليف الحرب المباشرة، والاضطرابات الناجمة عن غياب أفراد وحدات الاحتياط، والإدراك المتزايد لعدم الاستقرار الذي يقوض سمعة إسرائيل العالمية. ويزيد من تعقيد هذا الوضع، الانقسامات السياسية والأيديولوجية تعمقاً، وخاصة بشأن الإصلاحات القضائية الأحادية الجانب التي تنفذها الحكومة. وتؤدي الهجمات العامة على المؤسسات الرئيسية – مثل الأجهزة الأمنية – إلى جانب السياسات المثيرة للجدال مثل قانون التجنيد، الذي يراه كثيرون تمييزياً، إلى تأجيج هذه الانقسامات. وقد تلاشت الوحدة التي شهدتها إسرائيل بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول، وبات يُنظَر إلى قضايا الولاء وتقاسم الأعباء على نحو متزايد باعتبارها نقاط انقسام وليس تضامناً. والثقة العامة في المؤسسات الأساسية في البلاد – سلطات الدولة، والنظام السياسي، ومؤسسة الدفاع، والقضاء، ووسائل الإعلام – تتآكل بسرعة.

<u>التهديدات</u>

- **فقدان الشرعية المحلية :**إن حرب الاستنزاف المطولة دون وجود هدف سياسي واضح قد تؤدي إلى تآكل الدعم المحلي بشكل كبير، وخاصة للخدمة العسكرية، وقد تؤدي إلى أزمة في التجنيد لتدريب الضباط والخدمة العسكرية المهنية.
- **ضغوط على نظام الاحتياطي :**من المتوقع أن يؤدي العبء المستمر على أفراد الاحتياطي إلى إلحاق أضرار جسيمة بقوات الاحتياطي بمرور الوقت، مما قد يؤدي إلى انخفاض الكفاءة العسكرية الإجمالية في السنوات القادمة.
- **تآكل الروح العسكرية :**في غياب عملية منظمة لإعادة التأهيل والتعافي وتجديد الإمدادات العسكرية، إلى جانب جلسات استماع شفافة وإنشاء لجنة تحقيق حكومية، فإن حرب استنزاف مطولة وعمليات أمنية مكثفة مستمرة من شأنها أن تؤدي إلى تآكل الروح العسكرية. ويشمل هذا انهيار الانضباط، مما قد يؤدي إلى فقدان الثقة في القادة، وتقويض سلسلة القيادة من خلال العصيان (أو الفشل في إصدار الأوامر خوفاً من عدم تنفيذها)، وزيادة الأعمال المخالفة لقواعد أخلاقيات جيش الدفاع الإسرائيلي والقانون الدولي.

- **إعاقة تطوير القوات :**إن الحرب المطولة قد تؤدي إلى إبطاء عمليات التعلم لدى المؤسسة الدفاعية وتقييد تنفيذ الدروس الحيوية المستفادة.
- **التداخل السياسي والعسكري :**مع طمس الخط الفاصل بين المصالح السياسية والمنطق العسكري، فإن انعدام الثقة العامة في مؤسسات الدولة قد يتعمق، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات وربما يؤدي إلى العنف العام.
- **الانقسامات القضائية والاجتماعية :**لقد أدت النزاعات حول الإصلاحات القضائية إلى تكثيف الانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي، مما أدى إلى احتجاجات واسعة النطاق وإضعاف المرونة الاجتماعية. إن الحرب التي تتحول تدريجياً إلى قضية مثيرة للجدل سياسياً، إلى جانب التغييرات الأحادية الجانب للمؤسسات الديمقراطية الأساسية، تهدد بتعميق الانقسامات المجتمعية وإعاقة التعافي.
- **الركود الاقتصادي :**بالإضافة إلى هجرة الأدمغة المحتملة وتوازن الهجرة السلبي، فإن الحرب مع مرور الوقت قد تتسبب في أضرار جسيمة للاقتصاد، بما في ذلك الانخفاضات المستمرة في الاستثمار، والمقاطعات المحتملة (خاصة في قطاع التكنولوجيا الفائقة)، وتعطيل سلاسل التوريد الحيوية، والزيادات غير المستدامة في الإنفاق الدفاعي. وهذا من شأنه أن يحد من الموارد المخصصة للخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية مع توقف النمو الاقتصادي وتآكل مستويات المعيشة.

<u>التدابير المضادة</u>

عالم الدفاع:

- ولابد من تطوير عقيدة دفاعية جديدة، وخاصة فيما يتصل بأمن الحدود، مع التركيز على مناطق أمنية متقدمة في المناطق الحرجة. ولابد من ترجمة مبدأ الوقاية إلى استراتيجيات استباقية لمعالجة التهديدات الناشئة.
- ولابد من تنفيذ الخطط اللازمة للاحتفاظ بالجنود والقادة المقاتلين، الذين يشكلون أهمية بالغة في تعزيز القدرات العسكرية على المدى الطويل. ومن الضروري إجراء إصلاح شامل لنموذج الخدمة الحالي من أجل التصدي بفعالية للتحديات الحالية والمستقبلية .
- ويجب استغلال فترات توقف القتال بشكل استراتيجي لإعادة تخزين الإمدادات واستعادة الجاهزية التشغيلية، وضمان الاستقرار في سلاسل التوريد الحيوية وتعزيز قدرات الإنتاج المحلية أثناء حالات الطوارئ.
- إن التركيز الصارم على الانضباط العسكري، ودعم القيم الأساسية لجيش الدفاع الإسرائيلي، وتجديد سلطة القيادة كلها أمور بالغة الأهمية للحفاظ على الكفاءة العملياتية والمعنويات.
- ولابد من إنشاء لجنة تحقيق حكومية إلى جانب فرق متخصصة داخل قوات الأمن للتحقيق في إخفاقات الحرب وتطبيق الدروس المستفادة. والشفافية والمساءلة هما المفتاح لاستعادة الثقة العامة.

- ويجب وضع خطة استراتيجية لتمكين الشرطة، مع التركيز بشكل خاص على مكافحة الجريمة في المجتمعات العربية، ومعالجة الجريمة المنظمة، والحد من العنف على الطرق.
- يجب على إسرائيل أن تنشر عقيدة أمن قومي محدثة، تعكس الواقع الجديد والدروس المستفادة من الحرب الحالية.

المجال الاجتماعي والاقتصادي:

- تأمين إطلاق سراح كافة الرهائن.
- إعادة بناء المجتمعات في النقب الغربي والشمال، وتوفير الحوافز الاقتصادية، وتعزيز فرص العمل، وتقديم خدمات الدعم الاجتماعي لمساعدة السكان على العودة إلى ديارهم.
- إن الحل للأزمة الدستورية يجب أن يتم من خلال التوافق، وربما في شكل "دستور مبسط" يعتمد على القوانين الأساسية القائمة، بما في ذلك القانون الأساسي للتشريع.
- ينبغي ترسيخ قيمة المساواة في القانون الأساسي.
- ويجب تنفيذ خطط عمل فعالة للمجتمع العربي في إسرائيل مع التركيز على تحسين الفرص ومعالجة الجريمة المنظمة.
- ولابد من وضع خطة شاملة لزيادة التجنيد الإجباري بين السكان غير الممثلين، بما في ذلك اليهود المتدينين، والمواطنين العرب، وغيرهم. وقد يتضمن هذا إدخال الخدمة المدنية الأمنية الإلزامية وتوسيع فرص الخدمة المدنية.
- إن تعزيز الاقتصاد الإسرائيلي يتطلب رؤية استراتيجية لجذب الاستثمارات ودعم رواد الأعمال وتخفيف مخاطر الاستثمار. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للحفاظ على رأس المال البشري وتعزيز توافر الائتمان للشركات.

الخاتمة

إن الوثيقة المعروضة هنا هي بداية عملية وليست النهاية. إنها مجرد منصة للنقاش ودعوة للحوار على أساس التقييم الحالي للبيئة الاستراتيجية لإسرائيل. لذلك، فمن المناسب أن تتوج هذه المناقشة بنشر سياسة رسمية للأمن القومي من قبل الحكومة الإسرائيلية.

إن عقيدة الأمن القومي لا ينبغي أن تكون جامدة أو ثابتة. فالتقاليد والتجارب اليهودية القديمة تثبت أن العقيدة الشفهية غالباً ما تكون أقوى من العقيدة المكتوبة. ولعل التقاليد ينبغي أن تنطبق أيضاً على مفهوم عقيدة الأمن القومي. ولكن هذا لا ينطبق على سياسة الأمن القومي. فالسياسة هي البوصلة التي ترشد استراتيجية التنفيذ؛ وهي الجسر الذي يربط بين المفهوم المجرد وتطبيقه العملي الملزم. وعلى هذا فإن السياسة لابد وأن تكتبها حكومة منتخبة وأن تعدلها كلما طرأت تغييرات كبيرة على الواقع وفي سياسة الحكومة.

إن هذه الوثيقة تتضمن وجهات نظر عالمية وقيم وحقائق مهنية. لقد اعتمدنا على إعلان الاستقلال كمصدر مرجعي لهوية ورؤية دولة إسرائيل؛ وحافظنا على التراث الشفوي في تحديد الأهداف الوطنية والمبادئ التأسيسية وضرورات العقيدة. وحاولنا تقديم حل في وثيقة السياسة للتحديات الأمنية الوطنية لدولة إسرائيل

في بداية عام 2025. ومع ذلك، لم تكن هناك محاولة هنا للتنبؤ بالمستقبل؛ بل على العكس من ذلك، كانت نقطة البداية هي الحاضر، مع العديد من التحديات. وعلى أساس تشخيص المخاطر والفرص، قمنا بصياغة التوصيات السياسية.

المفاجأة: إن أحداث البجعة السوداء غير متوقعة بطبيعتها. ويكمن مفتاح التعامل معها بفعالية في الحفاظ على المرونة، وتعزيز الشك، ومناقشة الافتراضات الراسخة، والانخراط في حوار مفتوح يشجع على الاستماع والمناقشة والتفكير النقدي. وهذه المبادئ، التي نهدف إلى دعمها لأنفسنا وقرائنا، وجهت عملية التفكير وراء تطوير توصياتنا بشأن سياسة الأمن القومي الضرورية لإسرائيل.